موقف المملكة الأردنية الهاشمية من حلف بغداد عام ١٩٥٥

د. زكريا أحمد سعد

التطور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية

لا شك أن التطورات السياسة التي أدت إلى قيام إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ ــ المملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد ــ كان لها ــ ولا يزال ــ دورها المهم في التأثير على تاريخه السياسي سواء فيما يتعلق بعلاقاته مع القوى الكبرى أو مع محيطه العربي.

فلقد كانت المنطقة، التي عرفت فيما بعد باسم "شرق الأردن" جزءًا لا يتجزأ من بلاد الشام، التي خضعت للعثمانيين منذ عام ١٥١٦، وعاشت تحت حكمهم أربعة قرون، وكان لهذه المنطقة أهمية خاصة، لوقوعها على طريق الحج الشامي؛ مما دعا الدولة العثمانية إلى بناء الحصون والقلاع لتأمين الحجاج، وازدادت أهمية شرق الأردن بعد مد خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة، وافتتح في عام ١٩٠٨، وكان هذا الخط يعبر شرق الأردن من شمالها إلى جنوبها، حتى يدخل إقليم الحجاز.

وعندما قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي في الحجاز ضد العثمانيين عام ١٩١٦، وبدأت قوات الثورة تخرج من الحجاز بعد تحريره، متجهة شمالاً صوب الشام، انضمت قبيلة الحويطات القاطنة في شرق الأردن، إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين في الوجه، التي كانت في طريقها إلى العقبة ثم الشام، وبذلك ساهم أهالي شرق الأردن في العمليات العسكرية في الشام[١].

ومنذ عام ١٩١٨، انتقلت إدارة شرق الأردن إلى يد حكومة فيصل بن الحسين العربية في دمشق[*]، غير أنه تقرر في مؤتمر سان ريمو San Remo المنعقد في أبريل عام ١٩٢٠ جَعْل هذه المنطقة من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية على فلسطين، ومع الاحتفاظ بشرط أساسي هو "أنه في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين، حسب تحديدها النهائي، يكون للدولة المنتدبة الحق، بموافقة مجلس عصبة الأمم، في تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الانتداب التي سريانها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات، وأن تعد تدابير الحكم التي تراها ملائمة لهذه الظروف"؛ ولذلك بادر المندوب السامي البريطاني في فلسطين، عقب انهيار حكومة دمشق العربية أمام الفرنسيين في يوليو عام ١٩٢٠، إلى عقد اجتماع من أعيان البلاد بمدينة الصلت، التي كانت وقتئذ أشهر مدن ذلك الإقليم. وأبلغهم

أن حكومة جلالة الملك تنوي منحهم حكمًا ذاتيًا، عاجلاً يعاونهم فيه بصفة مستشارين بريطانيين، وعلى ذلك أنشئت مجالس محلية بالمدن الأربع الرئيسية[٢]. إلا أنه حينما وصل عبد الله النجل الثاني للملك حسين بن على(*) إلى شرق الأردن في فبراير عام ١٩٢١، وكان يعتزم احتلال سوريا التي سيطر عليها الفرنسيون، لإعادة أخيه فيصل إلى الحكم، أقنعه تشرشل Churchill وزير المستعمرات البريطانية حينذاك بأن يقبل بدلاً عن ذلك إمارة شرق الأردن. وفي اليوم الأول من أبريل عام ١٩٢١ نُصِّبَ عبد الله أميرًا في عَمان، بمساعدة شهرية قدرها خمسة آلاف جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية[٣].

وإذا كان شرق الأردن يكوّن جزءًا من الانتداب على فلسطين، فإن تاريخه في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين خاليًا من التناقض والاستثارة اللتين تعرف بهما فلسطين. ولم تكن كذلك لأية دولة أوربية ــ عدا بريطانيا ــ أية معاملة مع شرق الأردن، وبنتيجة هذا كانت سياسته خالية من تنافس الدول الكبرى. وكانت مصالح بريطانيا في شرق الأردن تمليها اعتبارات ثلاثة:

١– أنها كانت تعد حلقة في الطريق البري الذي يسيطر عليه البريطانيون بين البحر المتوسط والخليج العربي.

٢– كان حاكمها هاشميًا، وكانت سياسة بريطانيا تنطوي على تنمية الصداقة مع الهاشميين.

٣– أن شرق الأردن بقعة من البلاد العربية، ومهما كان مقدار عدم أهميتها فإن بريطانيا لم تكن راغبة في أن تراها خاضعة لنفوذ دولة أخرى[٤].

وفي ٢٠ فبراير عام ١٩٢٨ أمكن إبرام معاهدة بين بريطانيا وإمارة شرق الأردن، وقد حفظت هذه المعاهدة لبريطانيا كامل نفوذها في الإمارة الجديدة في شئونها الداخلية والخارجية جميعها وعلى حد سواء، واستمرار احتلال قواتها المسلحة

للبلاد كما نصت المعاهدة على أن يكون لبريطانيا الحق في إنشاء وتنظيم ومراقبة قوات مسلحة في شرق الأردن، تكون في رأيها ضرورية للدفاع عن البلاد، ولتأييد الأمير في صيانة السلام والنظام(٥).

وقد تبع ذلك، أن وضع دستور لإمارة شرق الأردن، صدر في ٦ أبريل ١٩٢٨، وبمقتضاه تولى الأمير عبد الله سلطات التشريع والإدارة، وكان يعاونه مجلس (شورى) تشريعي وتنفيذي، يُنَتخب بالطريق غير المباشر(على مرحلتين)، ويراعى فيه التمثيل النسبي للأقليات الدينية والعرقية والبدو، وفوق ذلك البناء الوطني كانت هناك حكومة الانتداب على فلسطين وشرق الأردن، وكان يمثلها في عَمان مقيم دائم، يعاونه هيئة من المستشارين البريطانيين، الذين ألحقوا بإدارات الحكومة المختلفة، وكانت صلاحيات الأمير والمجلس التشريعي مقيدة بالتزامات شرق الأردن نحو بريطانيا، وتأكيد السلطة العليا لبريطانيا استنادًا إلى الانتداب، ومنحت صلاحيات خاصة للمقيم البريطاني، الذي يتولى مهامه نيابة عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين، فيما يختص بالتشريع والعلاقات الخارجية والمسائل المالية، وحماية الأجانب والأقليات، وفي عام ١٩٣٤ أدخل تعديل على المعاهدة، بحيث صار من حق الأمير تعيين الممثلين القنصليين في الخارج(٦).

وكانت إمارة شرق الأردن منذ بداية تأسيسها تتلقى المساعدات من الحكومة البريطانية. وقد ظلت هذه المساعدات التي بلغ معدلها مائة ألف جنيه إسترليني في السنة خلال العشرينيات من القرن الماضي، تزداد باطراد حتى حل العقد الرابع فصارت تربو على مائتي ألف جنيه إسترليني. وكانت تملي هذه المساعدات اعتبارات اقتصادية وسياسية. فقد كانت إمارة شرق الأردن من الناحية الاقتصادية بلدًا فقيرًا، وكان أبرز ما يميز هذه الإمارة جيشها المعروف باسم "الفيلق العربي"، الذي تأسس في عام ١٩٢١ باعتباره قوة صغيرة تتألف من ألف رجل، وظلت قوة البادية هذه تنمو تدريجيًّا من حيث العدد والقوة.

وعلى كل، لم يكن تاريخ شرق الأردن في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين كثير الحوادث نسبيًا. حيث كانت المشاكل الداخلية تشتمل في الغالب على أعمال المحافظة على الأمن لحماية التجارة والسكان المستقرين من سلب البدو ونهبهم. وكانت الأغلبية الساحقة من السكان، المقدرة بـ ٣٤٠ ألف نسمة في عام ١٩٤٤، من العرب والمسلمين، وقد كانت حكومة الأمير عبد الله بن الحسين في ظل الإشراف البريطاني العام، التي كان يترأسها خلال القسم الأكبر من فترة ما بين الحربين توفيق أبو الهدى، تتمتع بالاستقرار والهدوء، ولم تؤد التعديلات التي أجريت في القانون الأساسي عام ١٩٣٨، وفي الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٤١، إلى حصول تبدل يذكر في النمط الإداري والسياسي الذي كانت تسير على منواله الأساسي السيطرة البريطانية(٧).

ولكن طرأت تطورات مهمة على الحياة السياسية الأردنية، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية لشرق الأردن. فلقد جد بعض التطور على البنى الاقتصادية والاجتماعية لشرق الأردن؛ الأمر الذي أفسح المجال أمام تطور نسبي للقوى المنتجة، إذ نشأت إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها بعض الصناعات الوطنية، واتسع حجم السوق الداخلي، وازدادت صلته وثوقًا بالسوق الرأسمالي العالمي، وتطورت بحدود معينة بنيته التحتية، وتنامت بسرعة وتأثر التعليم. وظهرت أكثر فأكثر معالم التكون الطبقي للمجتمع، مع النمو السريع للبرجوازية المحلية التجارية والاتساع العددي للبيروقراطية الإدارية والعسكرية، ومع ظهور فئات وسطى جديدة مهنية (كالأطباء والمحامين والمثقفين عمومًا)، وتشكل التجمعات الأولى للطبقة العاملة الأردنية في قطاعات الصناعة والبناء والنقل والسكك الحديدية والتجارة والخدمات.

ولقد انعكس هذا بدوره على الحياة السياسية الحديثة للبرجوازية الوطنية، وبروز المطالبة بحقوق التنظيم النقابي للعمال، ونشوء المنظمات المهنية الاجتماعية، وكان واضحًا أن الحركة الوطنية استعادت بعض قوتها بعد الحرب. وفي المقابل ساهم

الضعف الشديد الذي حل بمركز بريطانيا في العالم والمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتنامي الحركة الجماهيرية المعادية للإمبريالية في تصعيد المطالبة بالاستقلال وإلغاء ارتباط الأردن بالمعاهدات الاستعمارية، كمعاهدة عام ١٩٤٦[٨].

ويذكر أنه بعد عقد هذه المعاهدة أعلن الأمير عبد الله في ٢٥ أبريل ١٩٤٦ ملكًا على شرق الأردن، وقامت بريطانيا بتعيين وزير مفوض لها في المملكة الجديدة، ولكن الحركة الوطنية الأردنية اعترضت عليها في كتاب أبيض في أواخر مارس ١٩٤٦، وتركزت المعارضة في (جماعة الشباب الأحرار)، وفي (الحزب العربي الأردني) بزعامة صبحي أبو غنيمة الذي وضع ميثاقًا للعمل الوطني الأردني[٩].

وتم تأسيس حزب النهضة العربية عام ١٩٤٧، الذي طالب بتحقيق الأماني القومية، وبالذات مشروع سوريا الكبرى، وتحقيق أهداف الثورة العربية، وحزب الشعب الأردني الذي دعا إلى أن تتولى الكفاءات المتخصصة مسئولية إدارة البلاد، وإلى تأمين حاجيات الفلاحين الأساسية[١٠].

وإلى جانب ذلك، فقد شهد عام ١٩٤٧ موافقة بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع شرق الأردن من جديد، وهى المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة بريطانية أردنية جديدة في عمان في مارس عام ١٩٤٨، وقد نصت المعاهدة الجديدة على الدفاع المشترك بين البلدين في حالة الحرب، وعلى الاحتفاظ بوحدات من سلاح الطيران الملكي في عَمان والمفرق، وإنشاء مجلس للدفاع المشترك البريطاني الأردني[١١].

ولم يكن عقد معاهدة عام ١٩٤٨، دليلاً على ضعف وتراجع الحركة الوطنية الأردنية، بقدر ما هو دليل على سيطرة بريطانيا على البلاد وتعاون حكومة توفيق أبو الهدى التام والكامل مع السلطات البريطانية[١٢].

والجدير بالذكر هنا، أنه على أثر حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وزرع إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين، جرى ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى المملكة الأردنية بموجب قرارات مؤتمر أريحا (ديسمبر ١٩٤٨). وقد صادق على قرار الضم، مجلس الأمة الأردني في ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٤٩ أدخل تعديل على الحكومة الأردنية شارك بموجبه ثلاثة وزراء من أبناء فلسطين في عضويتها. وفي ١١ أبريل ١٩٥٠، أجريت انتخابات نيابية تمثلت فيها كل من الضفتين بعشرين نائبًا، وزيد عدد أعضاء مجلس الأعيان إلى عشرين، وبذلك تم التوحيد الرسمي للضفتين. وقد صودق في اجتماع مجلس الأمة الجديد في ٢٤ أبريل ١٩٥٠ على قرار "الوحدة بين ضفتي الأردن" على أساس "الحكم النيابي الملكي والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين وتأكيد المحافظة على كل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة".

نجم عن وحدة الضفتين تغيير جذري في الوضع السياسي للبلاد؛ إذ أدى إلى إخلال عميق في ميزان القوى الداخلي، فقد انضمت إلى سكان الأردن الذين كانوا يعدون ٤٠٠ ألف نسمة، كتلة بشرية كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يتكون معظمهم من الفلاحين والعمال والحرفيين والمثقفين، ويملكون تراثًا طويلاً من النضال ضد الاستعمار والصهيونية، هذا بالإضافة إلى سكان الضفة الغربية[١٣].

وهكذا اتسعت القاعدة الاجتماعية للقوى المناضلة للتحرر الوطني والديمقراطي في الضفتين، الأمر الذي أضعف قدرة الحكومات القائمة على استئناف الحكم بأساليبها السابقة في إدارة البلاد، وشدد عزلتها الداخلية، ووفر فرصًا موضوعية ثمينة لإنجاز التحرر الوطني في البلاد، ولا شك أن النهوض الجماهيري المعادي للإمبريالية في العالم العربي، وتضعضع مركز الاستعمار القديم فيه، وبروز توازن عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام منظومة دولية جديدة من الدول الاشتراكية، واستقلال عدد كبير من الدول المستعمرة سابقًا، قد ساهم أيضًا في

إطلاق العنان لنهوض شعبي ووطني واسع النطاق في البلاد وطيلة النصف الأول من الخمسينيات من القرن الماضي.

لقد نشأ تداخل وترابط أشد وثوقًا بين مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية للشعبين الأردني والفلسطيني، إذ باتت على أرضية كفاح مشتركة، وإزاء مهمات كفاحية مباشرة واحدة، وأملى هذا الواقع الموضوعي على القوى الوطنية للشعبين توحيد صفوفهما في حركة وطنية موحدة. وهكذا ظهرت منذ مطلع الخمسينيات جملة من الأحزاب(*)والكتلة الوطنية المعارضة التي تضم أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني(١٤).

ومن المهم هنا، أن نشير إلى أن الملك عبد الله بن الحسين قد اغتيل في ٢ يوليو عام ١٩٥١، وتولى ابنه طلال الحكم من بعده، ولكنه لم يستمر طويلاً في الحكم بسبب ظروفه المرضية، ولذا فقد قرر مجلسا البرلمان في ١١ أغسطس عام ١٩٥٢، عزله وإعلان ابنه حسين ملكًا على الأردن. ولما كان حسين بن طلال قاصرًا، فقد تولى دفة الأمور في المملكة مجلس الوصاية، وأعلن أخوه الأمير محمد وليًا للعهد، وعندما بلغ حسين سن الرشد، توج ملكًا في ٢ مايو عام ١٩٥٣(١٥).

وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت أزمة حلف بغداد، وبدا واضحًا أن السياسة الأردنية وضعت في اختبار صعب، دل عليه السلوك الأردني طوال هذه الأزمة.

إنشاء حلف بغداد والموقف الأردني منه

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدت التطورات العالمية إلى ظهور الاتحاد السوفيتي، ومن يدور في فلكه بنظريته الاشتراكية، في مواجهة الكتلة الغربية بنظريتها الرأسمالية الديمقراطية، وكان طبيعيًّا أن تسرع الكتلة الغربية إلى الحيلولة دون انطلاقة سوفيتية في اتجاه أكبر مخزون عالمي للبترول في الشرق الأوسط "إيران ــ العراق ــ

الخليج" ودون انطلاق سوفيتي عبر المضايق التركية إلى عالم البحر المتوسط المتعـــدد التيارات، وبدا واضحًا أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تولتا قيادة الشرق الأوسط نحو أهداف الكتلة الغربية[١٦].

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي على الأداة الاقتصادية في مكافحة التغلغل الـــسوفيتي في المنـــاطق المختلفة من العالم، انطلاقًا من نظرية الاحتواء التي انتهجتها خلال ســـنوات حكـــم الرئيس هاري ترومان H.Truman، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك مساعدات عسكرية لدول الشرق الأوسط، غير أن العون الاقتصادي والمـــساعدات العسكرية والفنية لم يكونا كافيين لمنع التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، مما دعـــا الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١ للبحث عن وسائل أكثر فاعلية للدفاع عن المنطقة[١٧].

وفي تلك الأثناء، كان الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، وقي قاعدة قناة السويس خاصة، يواجه تحديًا كبيرًا حيث تصاعدت الضغوط ضد النفوذ البريطاني في مصر، كما قامت مصر عام ١٩٥١ بإلغاء معاهدة التحالف والصداقة الموقعـــة مـــع بريطانيا عام ١٩٣٦، وإزاء تلك التطورات اقترحت الولايات المتحدة الأمريكيـــة إنشاء قيادة شرق أوسطية ـــ على غرار قيادة الشرق الأوسط البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية ـــ على أن تحل تلك القيادة المتحالفة محل الوجود البريطاني في قاعـــدة قناة السويس، وأن تنضم إلى جانب مصر ـــ التي ستكون مقرًّا للقيادة ـــ كل مـــن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا. وقد حاول الغرب أن يربط بين انضمام مصر إلى ذلك التحالف الشرق أوسطي، وبين الجلاء البريطاني عـــن قنـــاة السويس، إلا أن مصر رفضت الإذعان للضغوط الغربية[١٨]. إذ تبنت مـــصر بقـــوة فكرة أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يأتي من داخلها، وأن يتم بواسطة أبنائها استنادًا إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠[*]، المعقـــودة في إطـــار

جامعة الدول العربية، وقد أيدت جامعة الدول العربية هذا الاتجاه المصري في أكثر من مناسبة[١٩].

ولما كان جون فوستر دالاس John Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكية مقتنعًا بأنه يريد موازنة خسارة بريطانيا لنفوذها في المنطقة بنظام جماعي في الشرق الأوسط، فقد توصل دالاس بعد زيارته للمنطقة في مايو عام ١٩٥٣، إلى أن هذا الهدف يتحقق بدعم الدفاعات في دول المنطقة الأكثر تعرضًا للخطر السوفيتي، وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي Northern Tiers تركيا وإيران والعراق وباكستان[٢٠]. وذلك لسد الفجوة الموجودة بين حلف الأطلنطي[*] وحلف جنوب شرق آسيا[*]، كما أن دالاس صرح عقب زيارته "بأن هناك رغبة واضحة في قيام نظام للأمن الجماعي، ولكن هذا النظام لا يمكن أن يفرض فرضًا من الخارج، بل يجب أن يرسم وينمو من الداخل، نتيجة الإحساس بوحدة المصير ووحدة الخطر"[٢١].

وفي الثاني من أبريل عام ١٩٥٤، تم توقيع معاهدة دفاعية بين تركيا وباكستان، وفي نفس الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية قد وصلت إلى مرحلة حرجة حول الجلاء عن قاعدة قناة السويس، وبناء على طلب بريطانيا أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الاستجابة للمعونة العسكرية والاقتصادية إلى مصر لحين تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس، وفي الرابع عشر من مايو عام ١٩٥٤ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة دفاع متبادل مع باكستان، وكان توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ مثيرًا مرة أخرى للمشكلة القديمة لإقناع دول الشرق الأوسط لتوحيد جهودها للدفاع ضد الخطر المحتمل من روسيا[٢٢].

فلقد اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية انتصار لسياستها الخارجية، كما رحب بالاتفاقية أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية

وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان وعدوها خطوة في سبيل استقرار الشرق الأوسط، وأن مرحلة جديدة قد بدأت قوامها تقارب مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢٣].

ويضاف إلى ذلك، أن إدارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower كانت متلهفة بشكل خاص على إسناد دور لمصر في هذه الإستراتيجية العالمية بسبب دور مصر التاريخي كأقوى عاصمة عربية إلى جانب موقعها الاستراتيجي، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، منذ أن رفضت مصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء الشروط الأمريكية للمعونة العسكرية من ناحية، ومن ناحية ثانية كان رأي الرئيس جمال عبدالناصر تجاه هذه الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي واضحًا وصريحًا، وأنه إذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تتسم بالشجاعة، وهى السياسة الوحيدة السليمة من الوجهة الأخلاقية بتأييد أولئك الذين يحرصون على التخلص من السيطرة الأجنبية أو الاستقلال الحقيقي هو أعظم دفاع ضد الشيوعية أو أي نوع من التغلغل أو العدوان[٢٤].

وأمام الرفض المصري لمسألة الدخول في الأحلاف الغربية، قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحلول نهاية عام ١٩٥٤ اختيار تركيا والعراق من أجل وضع حجر الأساس لحلف بغداد، ولذلك وتمهيدًا لإدخال العراق إلى الحلف التركي الباكستاني، عملت بريطانيا على إخراج العراق من الجامعة العربية ــ أولاً ــ وذلك بالإيعاز للحكومة العراقية بأن مصر هى الدولة الوحيدة التي تستفيد من الجامعة[٢٥].

وبدا واضحًا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استبعدتا مصر من أي نظام من نظم الأمن الجماعي، كما بدا واضحًا أن تركيا تقود المشرق العربي نحو الأهداف الغربية. وقد كان نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي يرى أن تركيا هى صمام الأمان للعراق بصفة خاصة، وللمنطقة بصفة عامة، وأن الدفاع لا يمكن أن يتحقق بكفاءة إلا بدعم من الدول الكبرى[٢٦].

ورأت مصر أن ترسل صلاح سالم وزير الإرشاد القومي مبعوثًا خاصًا إلى نوري السعيد لمحاولة إثنائه عن سياسته. وقابل نوري السعيد في "سرسنك" أحد مصايف العراق الشمالية في أغسطس عام ١٩٥٤. وكانت مهمة صلاح سالم هي محاولة إقناعه بعدم اشتراك العراق في حلف الحزام الشمالي، خشية أن يغري ذلك دولاً عربية أخرى بالانضمام إليه، مما يعرض المنطقة لأتون الحرب الباردة بين المعسكرين. وعاد صلاح سالم ــ المبعوث المصري ــ دون أن يتوصل إلى أي نتيجة مع نوري السعيد الذي صمم على إلحاق العراق "بالحزام الشمالي" وأن يزج به في السياسة الغربية القائمة على درء الخطر الشيوعي، كما يزعم ساسة الغرب خاصة ساسة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يجسمون هذا الخطر ــ حينئذ ــ لتبرير سياسة الأحلاف[٢٧].

وعندما جاء نوري السعيد إلى القاهرة في سبتمبر عام ١٩٥٤، أكد لعبد الناصر في أحد اللقاءات النادرة بين الزعيمين، أنه لا يستطيع الاعتماد على العرب في الدفاع عن العراق، وأن الدولة الوحيدة التي تستطيع مساعدة العراق هي بريطانيا، وأنه رغم تفهمه لما يساور مصر من شكوك في البريطانيين، إلا أنه قرر المضي قدمًا في قبول المقترحات البريطانية الجديدة.

وأوضح عبد الناصر موقفه بصراحة مماثلة، فبينما كان يسلم بأن الجامعة العربية قد برهنت حتى الآن على أنها جهاز ضعيف فإنه كان يدفع بأن هذا ليس مبررًا لزيادة إضعافها عن طريق تشجيع الإمبرياليين على مد أجل سيطرتهم وإحكامهم على العرب وضرب بعضهم ببعض[٢٨].

ودفع ذلك الموقف الحازم –من جهة مصر– نوري السعيد إلى استئناف المباحثات مع تركيا، والاتجاه السائد حينذاك هو عقد ميثاق دفاعي بين العراق وتركيا يكون محورًا لاجتذاب دول الشرق الأوسط عامة والدول العربية بصفة خاصة[٢٩].

وعندما دعا العراق الدول العربية للانضمام إليه في حلف بغداد، نظمت القاهرة حملة دبلوماسية وإعلامية ضد الحلف توجت باجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في أوائل ديسمبر عام ١٩٥٤[٣٠]. وفي هذه الاجتماعات وقفت الأردن إلى جانب مصر وسوريا وخذلت العراق في موقفها يوم اقترح مندوبها ووزير خارجيتها وليد صلاح الموافقة على قرارات وزراء الخارجية وهي: أن السياسة الخارجية للدول العربية ترتكز على ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية (الضمان الجماعي) وعلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا تقر عقد أحلاف الغرب، بينما تحفظ مندوب العراق على القرار بحق اتخاذ أية إجراءات خاصة من أجل سلامته[٣١].

ويذكر وليد صلاح وزير الخارجية الأردني في مذكراته، أنه بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب عاد إلى عمان، واستقبله توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء، وأعرب عن سروره بما تم الاتفاق عليه بالاجتماع، كما أنه التقى بالملك حسين وأطلعه على الأسس والمبادئ التي تم الاتفاق عليها، فأبدى سعادته الكبيرة، كما أعرب عن اعتقاده بأن كل عربي مخلص يجب أن يرحب بما توصلتم إليه.

وفي جلسة اجتماع مجلس الوزراء الأردني التي ترأسها الملك حسين عرض وليد صلاح وزير الخارجية ما تم الاتفاق عليه في اجتماع وزراء خارجية العرب، وقد علق الملك حسين على ذلك قائلاً: "إن هذه النتائج إذا تمت ستحقق مجد العرب وعزتهم، فلا أعتقد أن أحدًا يعارض ما تم".

وفعلاً أقرت هذه المبادئ والأسس المتفق عليها بالإجماع[٣٢].

ومن جهة أخرى، فقد قام توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني بالتوجه إلى لندن في ١٨ ديسمبر عام ١٩٥٤، وعقد عدة مباحثات مع الحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة الأردنية ــ البريطانية المعقودة بين البلدين عام ١٩٤٨. وانتهت

المباحثات ببلاغ مشترك من الجانبين، بأنه قد تم تبادل وجهات النظر في المسائل التي تحتاج إلى تعديل، وأن المباحثات النهائية أرجئت إلى ما بعد نتيجة التطورات المرتقبة في ذلك الحين في الشرق الأوسط وبصورة خاصة في العراق، وكانت النقطة البارزة في مفاوضات أبو الهدى مع الحكومة البريطانية هي أن تنقلب المعونة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة عام ١٩٤٨ إلى أجور محددة تعادل المعونة القائمة، وأن تدفع هذه الأجور إلى الخزينة الأردنية، يضاف إلى ذلك طلب وحدات طيران، وزيادة المخصصات من أجل نفقات الحرس الوطني[٣٣].

ومن الواضح أن جولة توفيق أبو الهدى إلى لندن، لم تكن في توقيتها المناسب في ظل ما كان يتم في ذلك الوقت من ترتيبات غربية تتعلق بمشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط؛ ولذا لم يكن مستغربًا ألا تسفر مباحثاته مع الحكومة البريطانية عن نتائج إيجابية.

ويبدو أن رئيس الوزراء الأردني لم يكن مقتنعًا بالردود البريطانية. فلما عاد إلى عَمان أدلى بتصريح في ٢ يناير عام ١٩٥٥، أعرب فيه عن معارضة حكومته للحلف الدفاعي الذي تتبناه بريطانيا، واشترط للانضمام إليه موافقة جميع الدول العربية[٣٤].

وبعد إعلان بغداد في ١٣ يناير عام ١٩٥٥ بأن العراق وتركيا تعتزمان التوقيع على معاهدة دفاع مشترك، سُئل وليد صلاح وزير الخارجية الأردنية عن موقف الحكومة الأردنية منها، فأجاب: "أن الأردن لم يستشر ولم يطلع على هذه الاتفاقية، وأن الأردن متمسك بسياسته الحاضرة، وهى التعاون مع الدول العربية في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وأن السياسة الأردنية تستهدف دعم الجامعة العربية بكل الوسائل الممكنة"[٣٥].

مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة (٢٢ يناير ــ ٦ فبراير عام ١٩٥٥) على أثر إذاعة البيان المشترك التركي ــ العراقي في ١٣ يناير عام ١٩٥٥، دعت مصر رؤساء الحكومات العربية الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك، ــ السعودية ــ سوريا ــ لبنان ــ اليمن ــ العراق ــ الأردن، لعقد مؤتمر في القاهرة في ٢٢ يناير عام ١٩٥٥، كما شاركت ليبيا في المؤتمر[٣٦].

وقبل سفر الوفد الأردن برئاسة رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى وعضوية وليد صلاح وزير الخارجية الأردنية، اجتمع صفاء الدين عبد الوهاب القائم بأعمال العراق في عَمان بوزير الخارجية الأردنية ثم برئيس الوزراء الأردني للوقوف على رأي الأردن من الاتفاقية العراقية ــ التركية، وأخبراه أن الأردن سيقول كلمته في اجتماع رؤساء الوزارات. كما نفى رئيس الوزراء الأردني لوكالة الأنباء العربية وساطة الأردن بين مصر والعراق[٣٧].

وفي القاهرة كان المؤتمر الذي دعت مصر إليه أول محاولة تقوم بها حكومة الثورة لنقل المبادئ التي تؤمن بها في مجال السياسة العربية إلى حيز التنفيذ الفعلي، كان الهدف الأساسي الذي تسعى مصر إلى تحقيقه في المؤتمر يتمثل باختصار في محاولة تحقيق إجماع عربي حول سياسة التحرر من السيطرة الأجنبية في العالم العربي، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية بصفة خاصة[٣٨].

ويذكر محمود رياض عضو الوفد المصري بالمؤتمر، أنه بعد وصول الوفود العربية المشاركة في المؤتمر إلى القاهرة[*]، قام ومعه صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري باستطلاع موقف كل وفد على حدة، وعندما التقيا برئيس وزراء الأردن، أوضح لهما بأنه في موقف لا يسمح له بإعلان رفضه للأحلاف؛ إذ ترتبط الأردن ببريطانيا باتفاقية عسكرية قائمة فعلاً، واكتفى بالتأكيد على ضرورة تقوية الضمان العربي[٣٩].

وإلى جانب ذلك، فقد صرح توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني في افتتاح مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، بأن بلاده حريصة على صداقة مصر وهو لا يتوانى عن العمل معها وسائر البلاد العربية لخير العرب والعروبة[٤٠].

والجدير بالذكر هنا، أن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي اعتذر عن الحضور إلى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، وتذرع بمرض دبلوماسي[٤١]، فقام المؤتمر بعد جلسته الأولى التي عقدت في ١٩٥٥/١/٢٤ بتكليف وزير خارجية مصر بإبلاغ نوري السعيد بالطريق الدبلوماسي السريع، أن زملاءه رؤساء حكومات الدول العربية يريدون أن يعرفوا بشكل واضح هل ينوي الحضور شخصيًّا إلى القاهرة، أو يوفد مندوبًا عنه إذا لم يتمكن من الحضور، على أن يكون لهذا المندوب السلطة المخولة لرئيس الوزراء في اتخاذ القرارات[٤٢].

وكان نوري السعيد يعتقد أن المؤتمر لن ينعقد إذا امتنع عن الحضور، ولكن عندما وجد أنه مستمر في أعماله وأن هناك احتمالاً بأن يصدر قرارًا ضد حلف بغداد، تراجع عن عدم الاشتراك وأوفد فاضل الجمالي رئيس الوزراء السابق ومختار بابان نائب رئيس الوزراء وباش أعيان وزير الخارجية بالنيابة[٤٣] وقد شارك الوفد العراقي لأول مرة في المؤتمر في الجلسة السابعة التي عقدت في ١٩٥٥/١١/٢٧[٤٤].

وفي مستهل جلسة المؤتمر الأولى، تحدث جمال عبد الناصر في البداية، وتعمد الإيجاز حتى يتيح لممثلي الوفود الأخرى شرح مواقفهم ووجهات نظرهم. تحدث عبد الناصر عن أهمية اتباع الدول العربية لسياسة خارجية موحدة، وأكد أن سياسة مصر تجاه الدول العربية تنطلق من ضرورة التعاون الكامل في كافة الميادين ودعم الجامعة العربية وتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك.

وبعد العديد من المناقشات بدا واضحًا أن بعض الدول العربية ترى عدم اتخاذ موقف ضد الأحلاف كما تفعل مصر والسعودية، ولهذا ختم عبد الناصر هذه الجولة

من المناقشات بالحديث مرة أخرى وبشيء من التفصيل عن الأخطار الناجمة عن الدعوة للانضمام للحلف.

وفي الجلسات التالية للمؤتمر تحدث عبد الناصر عن سياسة الغرب الرامية إلى تحطيم قوى البلاد العربية، وقال إنه إذا كان الغرب قد نجح حتى الآن في فصل مصر عن المشرق العربي بإقامة إسرائيل، فإنه يرى الآن خلق الانقسامات بين الدول العربية، ولذا، فمن الأهمية بمكان أن نتفق في اجتماعنا هذا على سياسة خارجية موحدة.

وبعد أن انتهى عبد الناصر من حديثه، قال الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس الحكومة السعودية، أنني أود تسجيل موافقتي التامة على كل ما قاله الرئيس عبد الناصر، وتحمس فارس الخوري رئيس وزراء سوريا فقال أنه يوافق هو الآخر على كل ما سمعه، ولتأكيد ما قاله عبد الناصر عن مؤامرة الغرب لعزل مصر عن المشرق العربي بإقامة إسرائيل، روى توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن قصة احتلال إسرائيل لأم رشرش وكيف تدخلت الولايات المتحدة لمنع بريطانيا من إرسال قوة للدفاع عنها ضد العدوان الإسرائيلي واحتلالها.

وعند هذا الحد من النقاش، طلب عبد الناصر أن تحدد كل دولة موقفها بشكل قاطع من الدعوة الموجهة للدول العربية بالانضمام إلى الحلف.

ورد الأمير فيصل بن عبد العزيز قائلاً: إن السعودية لا توافق على الدعوة. وقال سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني: إن لبنان لن ينضم إلى الحلف إلا إذا وافقت عليه الدول العربية.

وذكر توفيق أبو الهدى أن الأردن لا تقبل الانضمام للحلف إلا بموافقة جميع الدول العربية.

ويعلق محمود رياض على ذلك بقوله: "وهكذا انتهت هذه الجلسة من المناقشات وقد تصورنا جميعًا أن المواقف قد حددت ولم يعد هناك مجال للمزيد من المناقشة"(٤٥).

وبعد ظهر الرابع والعشرين من يناير، استأنف المؤتمر أعماله، وبدأ عبد الناصر الاجتماع بأن قال: إن مواقف الدول العربية قد تحددت في جلسة الصباح في رفض الانضمام إلى الحلف؛ وإن المهمة المطروحة أمامنا الآن هي أن نسعى لضم العراق للصف العربي.

غير أن المناقشات التي تلت ذلك، سرعان ما كشفت عن تراجع فارس الخوري وسامي الصلح عن المواقف التي أعلناها، وانتهت الجلسة بأن أعلن عبد الناصر أننا اختلفنا في المساء على ما اتفقنا عليه في الصباح(٤٦).

وهكذا، جاء أول احتكاك فعلي لعبد الناصر بالسياسة العربية، ليكشف عن صعوبات جمة تواجه فكرة التضامن العربي التي كانت تسعى إليها السياسة المصرية، وفي تقديرنا أن حالة التردد التي بدت عليها المواقف العربية داخل المؤتمر كانت ــ وما زالت ــ مرتبطة إلى حد كبير بالضغوط الخارجية التي كانت تمارس على العرب حتى لا يتخذوا مواقف أو يتبنوا سياسات تصطدم مع مصالح الدول الكبرى.

وعلى أية حال، ففيما يتعلق بالموقف الأردني داخل المؤتمر، فقد ظل مسايرًا للتحرك داخل إطار الإجماع العربي.

وعندما انضم الوفد العراقي إلى المؤتمر في الجلسة السابعة في ١٩٥٥/١/٢٧ طالبه الوفد المصري بتقديم نص الاتفاق التركي ــ العراقي للتعرف على حدود الالتزامات العسكرية والسياسية للعراق بموجب الحلف، ليتضح مدى التناقض بين هذه الالتزامات، والتزامها العربي بموجب معاهدة الدفاع المشترك، غير أن الوفد

العراقي رفض تقديم نسخة من الاتفاق إلى المؤتمر حتى لا يتضح التناقض القائم فعلاً، بحجة أن الاتفاق سري.

وبعد عدة مناقشات، أجمل فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي وجهة نظره بقوله: إننا في هذه الظروف التي نمر بها علينا أن نعمل على حل قضايانا، ولكن ليس بالضرورة عن طريق الجامعة العربية.

وفي الجلسة التالية، كانت قد وصلت للجمالي تعليمات من بغداد تقضي بإبلاغ المؤتمر، أن العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، يحتفظ بحقه في اتخاذ إجراءات إضافية من أجل ضمان سلامته.

وبعد أن أبلغ الجمالي المؤتمر بهذه الرسالة، تحدث جمال عبد الناصر عن التناقض بين التزام العراق بالحلف الغربي والتزامه تجاه الدول العربية، وأعلن عبد الناصر أنه نظرًا لهذا التناقض، فإن مصر تسحب اقتراحها الذي قدمته للدول العربية أكثر من مرة، بالعمل على تقوية معاهدة الدفاع المشترك، كما أنها تقترح إلغاء العمل بهذه المعاهدة بعد أن أصبحت حبرًا على ورق، وأضاف أن مصر لا يمكنها أن تقبل العمل من خلال معاهدة الدفاع غير القائمة فعلاً[٤٧].

وأمام تأزم الموقف، وفي محاولة أخيرة لإقناع نوري السعيد بالتراجع عن سياسته المؤيدة للانضمام إلى الأحلاف الغربية، قرر المجتمعون في القاهرة تشكيل وفد عربي رسمي للسفر إلى بغداد لتنفيذ هذه المهمة، وكان الوفد يضم سامي الصلح رئيس وزراء لبنان، وفيضي الأتاسي وزير خارجية سوريا، ووليد صلاح وزير خارجية الأردن، وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري.

وكان الوفد العربي وأيضًا فاضل الجمالي قد غادروا القاهرة إلى بغداد في ١٩٥٥/١/٣١، على أن يعود هذا الوفد مع الجمالي للاشتراك في اجتماع رؤساء الحكومات العربية والذي تقرر أن يستأنف أعماله في ١٩٥٥/٢/٣[٤٨].

ومن المهم هنا، أن نذكر أن توفيق أبو الهدى رئيس الـوزراء الأردني، ومعـه أيضًا بعض رؤساء الوفود العربية في المؤتمر قرروا العودة إلى بلادهم بعد تأجيل المؤتمر في ١٩٥٥/١/٢٩، وذلك على أن يعودوا عنـدما يـستأنف المـؤتمر جلـساته في ١٩٥٥/٢/٣، وبالفعل غادر توفيق أبو الهـدى القـاهرة متجهًـا إلى عَمـان في ١٩٥٥/١/٣١[٤٩].

وقد لاحظنا أن أغلب المراجع التي رجعنا إليها قد ذكرت أن توفيق أبو الهدى غادر مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة متعللاً بمرض ابنته[٥٠]، بل وذهبـت بعض هذه المراجع إلى أن السبب الحقيقي وراء ذلك لكي يتجنب المـشاركة في أي قرار سيتخذ في المؤتمر[٥١].

ولم تشر هذه المراجع إلى مسألة تأجيل المؤتمر كسبب لمغادرة توفيق أبو الهدى للمؤتمر. وفي اعتقادنا أن السبب في ذلك يرجع إلى نقل هذه المراجع مـن بعـضها البعض دون تدقيق.

ومن ناحية أخرى، ووفقًا لرواية وليد صلاح عضو الوفـد العـربي ووزيـر الخارجية الأردنية، فقد ذكر أن الوفد العربي التقى بنوري السعيد في بغداد، وبعـد نقاش مستفيض معه أصر نوري السعيد على موقفه بالانضمام إلى حلـف بغـداد، ورفض جميع العروض التي عرضها عليه الوفد العربي[٥٢].

ومع فشل مهمة الوفد العربي، حاول كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان تأجيل إعلان الخلاف، فاقترح أن يجتمع عبد الناصر ونوري السعيد في لبنان لمحاولة تـسوية الأمر، وصدر بالفعل بيان من بغداد بعد مباحثات الوفد العربي بتبني هذا الاقتـراح لعرضه على المؤتمر، غير أن عبد الناصر رفض الاقتراح، وقال إن الأمر لم يعد يتعلق به أو بنوري السعيد، وإنما بالأمة العربية بأسرها[٥٣].

واستؤنفت جلسات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة في ١٩٥٥/٢/٣، ووافق المجتمعون على اقتراح لبنان بتوجيه سؤالين إلى نوري السعيد، الأول: هل حكومة العراق مستعدة لأن تدخل في مباحثات مع بقية الدول العربية في مبدأ الاتفاق بموضوع البحث. والثاني: هل كل من العراق ومصر مستعدان لأن ينزلا على رأي أغلبية الدول العربية في الاجتماع المقترح عقده لمناقشة هذا الموضوع(٥٤).

وأما فيما يتعلق بالموقف الأردني بعد استئناف مؤتمر رؤساء الحكومات العربية لجلساته في ١٩٥٥/٢/٣، فقد بعث توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني ببرقية في ١٩٥٥/٢/٣ إلى وليد صلاح وزير الخارجية الأردنية، والذي كلفه بالإنابة عنه في المؤتمر. أوضح فيها موقف الحكومة الأردنية بقوله: "... فإننا نسير مع أكثرية الدول العربية على أن يكون مفهومًا أن أي قرار يتخذ يحتاج إلى تأييد من مجلس الوزراء أو من مجلس الأمة حسب ما تقتضيه الأوضاع الدستورية. استمروا بالسعي لأن تؤجل مصر قرارها إلى حين توقيع الاتفاق وإعلانه، إذا اقترح إخراج العراق من جامعة الدول العربية فعلينا أن نعارض في ذلك ولا نقبله". ووردت برقية أخرى من رئيس الوزراء الأردني في ١٩٥٥/٢/٦ تثبيتًا للبرقية الأولى: "... لقد أظهرت الحكومة الأردنية حسن نيتها بسعيها لإزالة الخلاف بين الآراء المتضاربة وصرحت من جانبها بأنها لا تنوي الاشتراك في الاتفاق العراقي ــ التركي... يأمل المجلس من معاليكم الجنوح إلى الحكمة وعدم التأثر بأية عاطفة أو حماس، أكرر اللجوء بالسعي لأن تؤجل مصر إعلان موقفها إلى أن يوقع الاتفاق ويذاع"(٥٥).

ويبدو من ذلك، أنه على الرغم من تأييد الأردن لمصر في موقفها الرافض للأحلاف الغربية، إلا أن المسئولين الأردنيين كانت لديهم رغبة في عدم التعجل في اتخاذ قرارات ضد العراق حتى يتم توقيع الاتفاق العراقي ــ التركي بالفعل. ولعل ذلك يبين أن الأردن كان يسعى إلى عدم تصعيد الأزمة بين مصر والعراق حرصًا

على مصالحه لدى الطرفين، كما يبدو أن الأردن كان يحدوه الأمل في أن يتراجع العراق عن مسألة الانضمام إلى الأحلاف الغربية.

وفي ١٩٥٥/٢/٦ عقدت الجلسة الخامسة عشرة والأخيرة لمؤتمر رؤساء الحكومات العربية، وقد تُلِيَ في هذه الجلسة رَدَّ نوري السعيد على السؤالين اللذين وجهتهما إليه لبنان، وهو أن العراق يعتبر فيما يختص بالاتفاق العراقي ــ التركي أنه ينطبق على ميثاق جامعة الدول العربية، بينما يعتبر أن الرضوخ إلى الأغلبية يتنافى مع مبدأ السيادة الذي يقوم عليه ميثاق الجامعة(٥٦).

وفي ظل هذه الأجواء، اقترح وليد صلاح وزير خارجية الأردن التقدم بقرارات تؤخذ عليها الأصوات، وهي:

-الموافقة على قرارات وزراء الخارجية العرب التي تمت في ١٢ يناير عام ١٩٥٥، وهي:

١- ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك العربي والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وعلى ميثاق الأمم المتحدة ..ولا تقر عقد أحلاف غير ذلك.

٢- التعاون مع الدول الغربية في غير نطاق الالتزامات العسكرية على الأسس التالية:

أ) حل القضايا العربية حلاً عادلاً.

ب) إتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها، وكيانها من أي عدوان، دون أن يكون في ذلك أي انتقاص لسيادتها.

ولكن تبين أن الوفدين اللبناني والسوري يودان الرجوع إلى حكومتيهما فيما يختص بتقرير عدم الانضمام إلى حلف بغداد، وطلبا تأجيل الاجتماع لهذا الغرض، فلم يوافق المؤتمر بالأغلبية على التأجيل.

وقد بينت مصر أن الغرض من الاجتماع كان أن تقف كل من الدول العربية على رأي الأخرى بالنسبة للسياسة الخارجية وقد تحقق الغرض من الدعوة ــ كما شرحت مصر وجهة نظرها[٥٧].

ولذلك، ففي ١٩٥٥/٢/٦ أعلن جمال عبد الناصر إنهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، بعد أن تبين عجزه عن الاتفاق وعن اتخاذ أي قرار[٥٨].

وإذا كان مؤتمر رؤساء الحكومات العربية قد شهد تباينًا في المواقف العربية تجاه موضوع حلف بغداد، فقد جاء الموقف الأردني مؤيدًا لوجهة النظر المصرية، ويؤكد ذلك ما نشر في الصحف المصرية في أثناء انعقاد المؤتمر على لسان مصدر أردني مسئول حول أهم نتائج المؤتمر، حيث صرح بقوله: "لاحظنا بارتياح أن موقف الأردن كان شبيهًا بموقف مصر، فقد أيدت وجهة النظر المصرية تمام التأييد"[٥٩].

وكتب صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري عقب انتهاء المؤتمر واصفًا الموقف الأردني بقوله: "فقد وضح موقف الأردن الشجاع في تأييده الصريح الواضح لمصر"[٦٠].

ومما يؤكد تطابق وجهات النظر المصرية ــ الأردنية تجاه مسألة الانضمام إلى الأحلاف الغربية في تلك الفترة، ما شهدته العلاقات المصرية الأردنية من تقارب عقب انتهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة، فقد قام جمال عبدالناصر بإهداء الملك حسين مسدسين مطعمين بالذهب، ووجه له دعوة رسمية لزيارة مصر[٦١].

وذكرت الصحف المصرية بأنه سيتم استقبال الملك حسين في مصر بحفاوة شعبية ورسمية، تقديرًا للموقف الأردني الذي يقفه جلالته ضد دخول الدول العربية في الأحلاف الأجنبية، وضد الضغط الأجنبي الشديد الواقع على الأردن[٦٢].

وقبل تلبية الدعوة لزيارة مصر، قام الملك حسين بزيارة بغداد في ١٩٥٥/٢/١٤، في محاولة للتعرف على آخر تطورات الموقف بالنسبة للاتفاق العراقي ــ التركي، وبعد أن أجرى اتصالات عاد إلى عَمان ومنها إلى القاهرة حيث أعلن تأييده لموقف مصر، الأمر الذي يدل على فشل زيارته لبغداد.

هذا الموقف الأردني كان له رد فعل، لأن إعلان الملك حسين تأييده لموقف مصر بعد زيارته للعراق يعني أن بغداد لا تريد أن تفهم وضع الأردن، ولا التعاون معه، لذا عملت على استقطابه متعاونة في ذلك مع بريطانيا وتركيا(٦٣).

الضغوط البريطانية لضم الأردن إلى حلف بغداد

على الرغم من المعارضة العربية لحلف بغداد وَقَّع العراق في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ الاتفاق مع تركيا، وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الوجود بانضمام بريطانيا إليه في أواخر مارس عام ١٩٥٥، ثم تبعتها باكستان في سبتمبر عام ١٩٥٥، ولم تلبث أن سُدت الثغرة الكبيرة بين تركيا وباكستان، بانضمام إيران إلى الحلف في أكتوبر عام ١٩٥٥، رغم كل ما وجهته إليها روسيا من تحذيرات شديدة(٦٤).

أعقب توقيع الاتفاق العراقي ــ التركي في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥، نشاط سعودي مصري سوري لإيجاد مشروع للتعاون العربي المشترك يستثنى منه العراق، فتم التوقيع في ٢ مارس عام ١٩٥٥ على اتفاق مبدئي لإنشاء قيادة عسكرية موحدة تضم مصر وسوريا(*)،(٦٥).

وبعد التشاور المصري السوري حول كيفية دعوة بقية الدول العربية للانضمام إلى الاتفاق، وقع الاختيار على الأردن لتكون أول دولة عربية يتم الاتصال بها بهذا الصدد، فهي دولة من دول المواجهة ذات الموقع الإستراتيجي المهم.

ويذكر محمود رياض القائم بالإشراف على السفارة المصرية بدمشق حينئذ أنه سافر مع صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري وخالد العظم وزير الخارجية

السوري إلى عمان في ٣ مارس عام ١٩٥٥، وذلك لعرض الأسس التي وردت في البيان المشترك المصري ــ السوري على الملك حسين، وأنهم التقوا بتوفيق أبو الهدى وقدموا له صورة من البيان المشترك، فبارك هذه الخطوة وأشاد بها ووعد بدراسة الأسس التي وردت بالبيان، كما التقوا بعد ذلك بالملك حسين الذي رحب بالأسس الواردة في البيان المصري ــ السوري، وتحدث عن أهمية التضامن العربي في مواجهة التهديد الإسرائيلي، ثم تحدث توفيق أبو الهدى فأوضح أن الارتباطات العسكرية بين الأردن وبريطانيا، بموجب المعاهدة بين البلدين، تلزمه بالتشاور مع بريطانيا، وأنه يحتاج إلى بعض الوقت لدراسة كافة الجوانب القانونية، ويعلق محمود رياض على ذلك بقوله: "وكنا نقدر عمق المشاكل التي تواجه الأردن، وكان من الضروري إعطاؤها الوقت الكافي لمعالجة هذه المشاكل"(٦٦).

وبدا واضحًا في تلك المرحلة، أن الأردن يواجه موقفًا صعبًا، فإذا كانت السياسة الأردنية في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة، قد ربطت مسألة الانضمام إلى حلف بغداد بموافقة الدول العربية، فإن مسألة الدعوة للدخول في معاهدات ضمان جماعي عربي بزعامة مصر، وضعت السياسة الأردنية في مفترق طرق، وأصبحت أمام خيارين، الأول: السير في ركاب سياسة العمل العربي المشترك وهو مهم بالنسبة لها بسبب المواجهة مع إسرائيل، ولكنه في الوقت نفسه قرار من الصعب اتخاذه بسبب ارتباطاته العسكرية مع بريطانيا والأهم اعتماد الأردن في بقائه على المعونة البريطانية. وأما الخيار الثاني للسياسة الأردنية فكان الانحياز إلى الغرب واختيار طريق الانضمام إلى الأحلاف الغربية.

وأمام ذلك، فيبدو أن الأردن بدأت في تلك الفترة في اتباع سياسة استكشافية لمعرفة أي الخيارين أفضل وأنفع لتحقيق المصالح الأردنية.

ومما يدلل على ذلك، قيام توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني في ٥ مارس عام ١٩٥٥، بالاستفسار من المسئولين في السفارة الأمريكية بعَمان عن المساعدات

العسكرية التي ستقدم للأردن في حالة انضمامه لحلف بغداد، كما عبر توفيق أبو الهدى عن اهتمام بلاده بتعديل معاهدتها مع بريطانيا(٦٧).

ولعل ذلك هو ما شجع ديوك Duck السفير البريطاني بعَمان على بعث رسالة في ١٩٥٥/٣/٧ إلى وزارة الخارجية البريطانية يطالبها بضرورة سرعة التحرك لضم الأردن إلى حلف بغداد. بعد أن أصبح الأردن في حالة تردد وحيرة بين الموافقة على الانضمام إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي الذي تتزعمه مصر بقيادة عبد الناصر وبين تجنب فقد الأردن للمساعدات البريطانية.

ويرى ديوك أن حماية مصالح بريطانيا في الأردن لا تقتصر فقط على المعارضة البريطانية لمعاهدة الضمان الجماعي العربي، ولكنه أيضًا في العمل بحكمة على تمزيق أوصالها، ولن يكون ذلك مجديًا لو انضمت الأردن إلى المعاهدة، بل سيعني ذلك رحيل الضباط البريطانيين من الأردن وزوال الفيلق العربي.

ويضيف ديوك بأن أي وجود لمعاهدة الضمان الجماعي العربي بقيادة مصر في الأردن، سيعني تغلغل تيار القومية العربية في الأردن، وسيكون على أي حكومة أردنية تأييد هذا التيار، وهو ما يعني تزايد صعوباتنا في الأردن.

وفي نهاية رسالته اقترح ديوك على حكومته أن تبدأ محادثات غير رسمية مع المسئولين الأردنيين حول هذا التصور الخاص بانضمامهم إلى حلف بغداد(٦٨).

وجاء الرد سريعًا من سلوين لويد S.Lioyd وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره بالأردن، إذ بعث له برسالة في ١٩٥٥/٣/٩، أكد فيها اتفاقه تمامًا مع رأيه حول ضرورة العمل على حماية مصالح بريطانيا في الأردن من خلال مواجهة المعاهدة المصرية، بل والعمل على تمزيق أوصالها، وذلك من خلال إقناع الحكومة الأردنية بالانضمام إلى حلف بغداد. كما أوضح له أنه يمكنه التنسيق في هذا الأمر مع سفراء كل من الولايات المتحدة وتركيا.

وأضاف سلوين لويد لسفيره بالأردن، بأنه سيكون مسرورًا جـدًا إذا قـام السفراء البريطانيون في كل من لبنان وسوريا بنفس العمل لمواجهة تغلغـل التيـار القومي الذي يتزعمه عبد الناصر، ومحاولة إقناع هذه الدول بالانـضمام إلى حلـف بغداد[٦٩].

ولعل ذلك يوضح مدى القلق الذي أصاب الغرب جـراء تزايـد النفـوذ المصري، وما يمثله ذلك من خطورة على مصالحهم.

ومع شعور الساسة الأردنيين بالتلهف الغربي للعمل على ضمهم إلى حلـف بغداد، فقد وجدوها فرصة لتحديد المكاسب التي سيحصلون عليها من الغـرب في مقابل انضمامهم إلى حلف بغداد.

ويؤكد ذلك اللقاء الذي تم بين مالوري Mallory السفير الأمريكي بعَمـان والملك حسين، حيث صرح الأخير بأنه على الرغم من الضغوط المصرية للانـضمام إلى معاهدات الضمان الجماعي العربي، إلا أن الأردن على استعداد للاسـتماع لأي طلب من الولايات المتحدة بخصوص الانضمام إلى الأحلاف الغربية[٧٠].

وفي ١٩ مارس عام ١٩٥٥، بعث مـالوري برسـالة إلى وزارة الخارجيـة الأمريكية أخبرها فيها بأن كلاً من الملك حسين ورئيس وزرائه توفيق أبـو الهـدى استفسرا منه عن موقف الإدارة الأمريكية في حالة انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وما هى المكاسب التي تتوقعها الأردن من وراء انضمامها للحلف؟ ويضيف مالوري بأن تساؤلات المسئولين الأردنيين كان الدافع وراءهـا الرغبـة في معرفـة حجـم المساعدات العسكرية التي سيتحصل عليها الأردنيون من بريطانيا مقابل انـضمامهم إلى حلف بغداد[٧١].

وعلى الرغم من ذلك، فقد أبدت الإدارة الأمريكية تحفظهـا علـى اتخـاذ خطوات عملية نحو ضم الأردن إلى حلف بغداد، معتبرة أن هذا الأمر إذا ما تم ربمـا

يشجع لبنان أو حتى سوريا في الانضمام إلى الحلف. وسيؤدي ذلك إلى عزلة مصر وإضعاف عبد الناصر، وهو ما يعني عرقلة الجهود الأمريكية نحو إيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، وكذلك أخذ في الاعتبار الرفض الإسرائيلي لمسألة ضم الأردن لحلف بغداد(٧٢).

ويستشف من ذلك، أن السياسة الأمريكية في تلك الفترة كانت تعتبر أن إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي لا يقل أهمية في حماية المصالح الغربية من حلف بغداد، كما يدلل على الأهمية التي كانت تعقدها الإدارة الأمريكية على دور مصر في الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع.

وبالفعل، فقد قررت بريطانيا التخلي عن مسألة انضمام الأردن إلى حلف بغداد، والسعي إلى هدنة في الحرب الكلامية بين مصر والعراق، ففي مارس ١٩٥٥ تم إبلاغ عبد الناصر بأنه لن تجري أي محاولات لتأمين انضمام دول عربية أخرى إلى حلف بغداد، فرد على ذلك بوقف الحملات الإذاعية ضد العراق وبريطانيا، وبإبلاغ السفير البريطاني بالقاهرة أنه لن يعتبر انضمام الدول غير العربية معاديًا للمصالح المصرية(٧٣).

ولكن جاء الإعلان عن صفقة الأسلحة المصرية ــ التشيكية في ١٩٥٥/٩/٢٨، وما تلاه من الاتفاق على معاهدة الدفاع المصري ــ السوري ــ السعودي(*)، ليدفع أنتوني إيدن A. Eden رئيس الوزراء البريطاني إلى إعادة النظر في مسألة ضم الأردن إلى حلف بغداد. إذ أن إيدن اعتبر أن عبد الناصر بشرائه أسلحة من المعسكر السوفيتي وتوقيع معاهدة مع السعودية قد شرع في السير على طريق معاد كلية للمصالح البريطانية والغربية، ولهذا لم تعد هناك حاجة في ذلك الوقت لإرضائه أو مراضاته. وكذلك لم يتغير هذا الاستنتاج بعد التقرير الذي أرسله هفري تريفليان H. Trevelyan السفير البريطاني بالقاهرة عن محادثة دارت بينه وبين عبد الناصر أوائل نوفمبر ١٩٥٥، حيث ذكر فيها الأخير أنه لا يعارض مشروع الحزام

الشمالي، بل ويعتبره مفيدًا كخط دفاع أول عن مصر، كما أكد مجددًا كيف أنه يأمل في إقامة نظام دفاعي في العمق يستند على الدول العربية نفسها، ولكنه يرتبط مع الغرب باتفاقيات مختلفة بين الحكومة البريطانية والحكومات العربية.

وأضاف تريفليان في تقريره، بأنه عندما سأل عبد الناصر عما إذا كان قد فكر إطلاقًا في إمكانية ربط الأحلاف العربية المختلفة في وقت ما من المستقبل بعلاقة مع الحلف التركي ــ العراقي، أعطاه جوابًا غير ملزم ولكنه لم يستبعد ذلك كلية، وأوضح عبد الناصر أنه سيعتبر انضمام الدول العربية الأخرى إلى الحلف التركي ــ العراقي عملاً عدوانيًّا للمصالح المصرية[٧٤].

ولما كانت صفقة الأسلحة المصرية ــ التشيكية قد تركت ردود أفعال قوية في أنحاء العالم العربي، فقد زادت شعبية وتأثير عبد الناصر في الرأي العام الأردني[٧٥].

ويؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها مالوري السفير الأمريكي بعَمان في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٥٥ إلى وزارة الخارجية الأمريكية، حيث شرح مالوري أثر وخطورة عقد صفقة الأسلحة المصرية ــ التشيكية على الأوضاع الداخلية بالأردن، فيشير إلى أنه بعد أن عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة أصبح هناك إجماع شعبي جارف على ضرورة تمسك الأردن بانتهاج سياسة عربية حرة، كما أن العروض الروسية لتقديم أسلحة لحماية القوى الوطنية المحلية أحدثت تأثيرًا دعائيًّا هائلاً.

ويضيف مالوري بأن هذه التطورات السياسية جعلت الحكومة الأردنية في وضع لا تستطيع معه تحمل اتخاذ أية سياسات لا تحظى بالتأييد الشعبي، وفي ظل حالة الضعف التي أصابت الحكومة الأردنية وتنامي الضغوط الشعبية عليها، أصبحت السلطات الأردنية تخشى حدوث اضطرابات في البلاد إذا ما حاولت الحكومة التحرك ضد التيار العروبي.

ويختم مالوري رسالته بالإشارة إلى تراجع النفوذ البريطاني في الأردن، بعد أن كان عنصرًا مهما في استقرار الأوضاع فيه لزمن طويل، وأنه لو تعرض لمشكلة لن يكون لديه القدرة الكافية للتعامل معها[٧٦].

وهكذا بدا واضحًا في تلك الفترة أن الأردن أصبح الساحة الرئيسية للمواجهة بين تيار القومية العربية بقيادة عبد الناصر والذي تتزايد قاعدته الشعبية، وبين التيار الموالي للغرب.

ولذلك، بدأت التحركات الغربية وبشكل جدي تعاود المحاولة من أجل الضغط على الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، وكانت البداية من جانب تركيا.

ففي منتصف أكتوبر عام ١٩٥٥، طلب جلال بايار رئيس الوزراء التركي من الخارجية البريطانية إعطاءه مزيدًا من الوقت لإقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وخاصة بعد التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وما شهدته من عقد صفقة الأسلحة المصرية التشيكية، وتزايد النفوذ السوفيتي، ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى رد مناسب يتمثل في عزل مصر من خلال حشد الدول العربية حول حلف بغداد.

وبالرغم من عدم استعدادها لاستخدام ضغوطها، فإن الخارجية البريطانية وافقت رئيس الوزراء التركي على إعادة المحاولة مرة أخرى خلال زيارته للأردن، وذلك لإقناعه بالانضمام إلى حلف بغداد[٧٧].

وبالفعل، فقد قام رئيس الوزراء التركي ومعه وزير خارجيته بزيارة الأردن في ٣ نوفمبر عام ١٩٥٥، وذلك في محاولة لإقناع الملك حسين بالانضمام إلى حلف بغداد. وذلك عبر تقديم ضمانات قوية للمكاسب التي سوف يحققها الأردن بانضمامه للحلف، سواء أكانت مكاسب عسكرية أو مالية أو سياسية[٧٨].

وفي تقرير مهم عن زيارة رئيس الوزراء التركي للأردن، يذكر جلوب Glubb، قائد الفيلق العربي الأردني أن جلال بايار عقد خلال زيارته التي دامت خمسة أيام عدة محادثات مع الملك حسين، وأنه لم يكن حاضرًا في أي اجتماع من هذه الاجتماعات، ولكنه دعي لحضور الاجتماع الأخير الذي عقد في ١٩٥٥/١١/٧، ونجمت عنه مغادرة الوفد التركي دون التوقيع على أي اتفاق.

وكان الأردن ممثلاً في هذا الاجتماع بالملك حسين ورئيس وزرائه سعيد المفتي ووزير البلاط الملكي فوزي الملقي، ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني. أما الجانب التركي فقد كان هناك جلال بايار رئيس الوزراء التركي ومعه وزير خارجيته.

ويلخص جلوب موقف الجانبين فيما يأتي :

" وبالنسبة للموقف الأردني كان من الواضح أن الملك حسين يريد الاستفادة على الفور من التلهف التركي لضم الأردن إلى حلف بغداد، ولهذا طلب علانية زيادة كبيرة في قواته المسلحة، ولم استشر أنا مسبقًا في الموضوع، ولكن الملك ذكر في مجرى كلامنا أنه يريد فرقتين من المشاة وفرقة واحدة مدرعة، وسألني الأتراك ما هي النسبة التي تمثلها هذه الزيادة؟ فأجبت حوالي ضعف القوات الحالية، مفترضًا في ذهني أن فرقتي المشاة والفرقة المدرعة تشتملان على القوات الحالية، وقد بدا لي أن بعض الملاحظات التي أدلى بها الملك فيما بعد تشير إلى أنه يعني زيادة فرقتي مشاة وفرقة مدرعة مما يجعل المجموع ثلاث فرق من المشاة وفرقة مدرعة. ولكن من الواضح أن هذه الأرقام كانت مجرد فتح الطريق للمساومة".

أما بالنسبة للموقف التركي، فيشير جلوب إلى أنهم لم يكونوا قادرين على عرض زيادات من مواردهم الحربية، ولكنهم فهموا أن الحكومة البريطانية ربما تنظر نظرة مؤيدة لمثل هذه الزيادة، ولكن كان من الواضح أنهم لا يستطيعون إلزام

الحكومة البريطانية. ومن المفترض أن الأردن سيقدم هـذه الطلبـات مباشـرة إلى بريطانيا.

ويختم جلوب تقريره بتقديم رؤيته حول ضرورة وأهمية تلبية مطالـب الملـك حسين للمصالح البريطانية فيقول:

"إن حدوث زيادة لها شأنها في الفيلق العربي في وقت مبكر سـتكون خطـوة سياسية حيوية، إذ أن الرأي العام مقتنع بأن مصر والمملكة السعودية وسوريا سوف تصبح خلال فترة قصيرة جدًا على قدر أعظم كثيرًا من القـوة؛ نتيجـة إمـدادات الأسلحة لهذه الدول من وراء الستار الحديدي.

والمفهوم هو أن بريطانيا بدأت تعجل في تسليم الأسلحة إلى العراق من أجـل موازنة تزويد الأسلحة الشيوعية للدول العربية، وإذا لم يظهر الفيلق العربي دلائـل مماثلة على الزيادة العامة سيكون هناك ضغط متزايد على الحكومة الأردنية للـسعي للحصول على المساعدة من مكان آخر. كما أن عناصر المعارضة والشيوعيين داخل الأردن سيصبح في مقدورهم أن يلعبوا دورًا متزايدًا في إثارة المشكلات.

ولهذا فإن القضية المعرضة للخطر ليست ما إذا كان يجب الموافقـة أو عـدم الموافقة على زيادة تسليح الفيلق العربي، وإنما ما إذا كان يجب ربط هـذه الزيـادة بشرط انضمام الأردن إلى حلف بغداد أم لا؟ فإذا كانت الزيادة مشروطة وأدت إلى انضمام الأردن فإن الموقف سيكون على الأرجح أقوى، أما إذا كـان الأردن مـن الناحية الأخرى سيواصل المماطلة والتسويف فإنه سيكون من الصعب عندئذ منـع زيادة كان قد تم عرضها أصلاً شريطة الانضمام.

ولكن إذا لم تتح الموافقة على الزيادة، فإن المكانة البريطانية في الشرق الأوسط ستصاب بضرر كبير كما شرحت أمدًا... يبدو أن الأردن في الوقت الحاضر يحتـل على الرغم من صغره، مكانة هائلة الأهمية، وإذا ما انضم الأردن إلى حلف بغـداد،

فإن لبنان ربما يتشجع على مقاومة الهيمنة المصرية، وإذا ما تم تحويل لبنان فإن سوريا نفسها ربما تجد نفسها في نهاية الأمر معزولة.

أما من جهة أخرى، إذا لم ينضم الأردن أو انحاز إلى الجانب المصري، فإن العراق سيميل إلى التخلي عن العرب ويُصّعد علاقاته مع دول حلف بغداد ويتزوي في عزلة بالنسبة للدول العربية، ومثل هذا التطور سيرمي بالأردن ولبنان إلى أحضان مصر، وسيميل تدريجيًّا إلى خلق كتلة عربية تحت الزعامة المصرية (بالاتفاق مع روسيا السوفيتية).

لهذا، فأنا لا أملك إلا أن أشعر بأن الأردن أصبح في هذه اللحظة في غاية الأهمية، وأن من الأمور المجدية أن نبذل جهدًا كبيرًا ونتحمل نفقات كثيرة من أجل تحويل الأردن إلى المعسكر الصحيح في هذه الأزمة"[٧٩].

وجاءت الرسالة التي بعث بها ديوك السفير البريطاني بعَمان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ نوفمبر عام ١٩٥٥، مؤيدة لوجهة نظر جلوب حول ضرورة سرعة التحرك البريطاني نحو السعي لضم الأردن إلى حلف بغداد، وخاصة بعد ما أبداه الملك حسين وحكومته من استعداد للانضمام للحلف، ويلح ديوك في رسالته على ضرورة الاستجابة للمطالب الأردنية وخاصة المساعدات العسكرية، مشيرًا إلى أن الموقف في عمان أصبح صعبًا ودقيقًا، ولذا يجب عمل شيء جيد وفي أسرع وقت لتدارك الموقف لصالح بريطانيا.

ويضيف ديوك بأن الأمر تزايدت خطورته بعد وصول تقارير تفيد بأن مصر والسعودية يعرضان على الأردن تقديم دعم عسكري بكل الأسلحة التي تحتاجها من الاتحاد السوفيتي[٨٠].

ولعل رؤية المسئولين البريطانيين بعَمان عبرت بشكل كبير عن دقة وخطورة الموقف الذي تتعرض له المصالح البريطانية والغربية ليس في داخل الأردن وحسب،

بل وفي منطقة الشرق الأوسط، كما أنها بينت احتدام الصراع الدولي في معركة حلف بغداد، وإلى أي مدى سيكون الأردن رأس الحربة في هذه المعركة.

ولذلك فإن المسئولين البريطانيين بعَمان كانت لديهم قناعة شديدة بأن بريطانيا والمعسكر الغربي إذا أراد أن يكسب هذه المعركة فعليه أن يعمل على ضم الأردن إلى حلف بغداد مهما كان الثمن باهظًا.

وعلى أي الأحوال، فقد خرجت تركيا بعد زيارة رئيس وزرائها ووزير خارجيتها إلى الأردن بانطباع بأن اللحظة المناسبة لانضمام الأردن إلى حلف بغداد أصبحت متاحة، وهو ما عبر عنه زورلو وزير الخارجية التركي في لقائه بالسفير البريطاني بأنقرة في ١٠ نوفمبر عام ١٩٥٥، حيث أكد على أن الأرض أصبحت ممهدة لدخول الأردن، مبديًا قناعته بأن الأمر أصبح متوقفًا على ما تبديه بريطانيا من تأكيد وتصميم على دعم الأردن عسكريًّا وذلك من خلال تلبية المطالب الأردنية[٨١].

وبالفعل، فقد تقدمت الحكومة الأردنية بمذكرة إلى السفير البريطاني بعَمان في ١٩٥٥/١١/١٦، تتضمن أهم مطالب الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، والتي جاءت كالتالي:

أولاً- المحافظة على الضمان الجماعي العربي من حيث يُمكِّن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

ثانيًا- تأييد الأردن تأييدًا مطلقًا في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عن الأردن أيًّا كان مصدره.

ثالثًا- اعتبار القوى الآتية حدًا أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ) فرقة مشاة.

ب) فرقة مصفحة.

ج) مدفعية ثقيلة.

د) لواء مظليين.

ه) مجموعة كوماندوز.

و) قوة جوية من قاذفات ومقاتلات وتأمين ما يلزم من استلام القواعد اللازمة تدريجيًّا.

ز) قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة.

رابعًا– الأخذ بعين الاعتبار الوضع في الداخل والخارج وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئة الجو المناسب[٨٢].

ويعني ذلك: أن المسئولين الأردنيين قد حسموا أمرهم نحو استغلال الصراع الدولي الدائر حول معركة حلف بغداد، وذلك من خلال ربط انضمامهم إلى حلف بغداد بعقد صفقة تحقق أكبر المكاسب لبلدهم.

وجاء الرد البريطاني على المطالب الأردنية في رسالة من الخارجية البريطانية إلى سفيرها بعَمان في ١٩٥٥/١١/١٩؛ حيث عرضت بريطانيا تقديم هدية للأردن عبارة عن عشر طائرات مقاتلة من طراز فامباير Vampire تسلم على دفعات، اثنان منها تسلم في شهر نوفمبر عام ١٩٥٥، وفي الشهر الذي يليه تسلم أربع طائرات، وأما الأربع طائرات الباقية فتسلم في العام التالي، أو في الوقت الذي تحدده القوات الجوية الأردنية.

وأما مطالب الأردن العسكرية، فقد رأت بريطانيا أن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سيتيح الفرصة لأعضاء الحلف للنظر في مطالب الأردن العسكرية في ضوء وضعها الجديد، وسيكونون على استعداد لدراسة أية عروض لزيادة وتقوية القوة العسكرية الأردنية.

وفيما يتعلق بتعديل المعاهدة البريطانية الأردنية عام ١٩٤٨، فقد ربطت بريطانيا تعديلها بانضمام الأردن إلى حلف بغداد.

وأشارت الخارجية البريطانية في ردها إلى أن الظروف المالية التي تمر بها بريطانيا تجعل من الصعب عليها تلبية المطالب الأردنية، وخاصة في ظل ارتفاع تكلفتها، ولكنها أكدت ثانية على أن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سيفرض بالتأكيد التزامات جديدة تجاهها، كما سيكون هناك العديد من المكاسب السياسية التي ستحصل عليها(٨٣).

ويبدو أن بريطانيا قد شعرت بالمغالاة الكبيرة في المطالب الأردنية، ولكنها لم ترد أن تغلق الباب أمام المحاولات الغربية لضم الأردن إلى حلف بغداد، ولذلك سعت بريطانيا وحلفاؤها الغربيون من أجل الضغط على الأردن بهدف تقليص مطالبه العسكرية.

ويؤكد ذلك، ما عبر عنه السفير التركي بعَمان لرئيس الوزراء الأردني، حيث نصح الأخير بإعادة النظر في المطالب المقدمة إلى بريطانيا، مشيرًا إلى أن المبالغة في هذه المطالب أعطت انطباعًا لدى أصدقاء الأردن بأن الحكومة الأردنية تحاول استغلال الموقف إلى حد ممارسة الابتزاز، وقد اقترح السفير التركي بأن ترجئ الحكومة الأردنية مطالبها العسكرية إلى حين انضمامها إلى حلف بغداد، وحينئذ يتم عرضها على اللجنة العسكرية للحلف، والتي ستقوم بتدبير الاحتياجات العسكرية الأردنية، موضحًا أن اللجنة العسكرية لن تدخر جهدًا لتحقيق الرغبات الأردنية.

وتأكيدًا للموقف البريطاني، صرح السفير التركي بأن بريطانيا لن تلبي مطالب الأردن العسكرية ما لم تنضم إلى حلف بغداد، متوقعًا أنه في حالة انضمام الأردن إلى حلف بغداد قد تتلقى أيضًا مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية(٨٤).

ومع الرغبة الغربية الملحة لضم الأردن إلى حلف بغداد، فقد شهدت تلك الفترة عروضًا مختلفة لجذب الأردن للانضمام للحلف.

فعندما وجد العراق نفسه وحيدًا في حلف بغداد ومعزولاً عن العرب تم إعداد مجموعة من المقترحات يُعطي الأردن بموجبها مقابل انضمامه إلى حلف بغداد مساعدات عسكرية واقتصادية، وتلقى الأردن من بغداد رسالة موقعة من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي يعدان فيها الأردن بمساعدة اقتصادية، وعلى أثر هذه الرسالة غادر وفد اقتصادي أردني في ١٩٥٥/١١/٣٠ متجهًا إلى بغداد برئاسة هزاع المجالي وزير الاقتصاد للحصول على قرض مالي لتمويل بعض المشاريع الأردنية، وبدأ الضغط العراقي على الوفد الأردني بمحاولة إملاء الشروط العراقية لحصول الأردن على المساعدة المالية، وكان شرط العراق الوحيد هو دخول الأردن في حلف بغداد مقابل منحه المساعدة المالية، إلا أن رئيس الوفد الأردني رفض أن تقترن المساعدة المالية بأي شروط سياسية.

ويذكر هزاع المجالي أن الحكومة العراقية كانت تردد بأنها لا تستطيع أن تبعثر أموال العراق ويقرضونها للغير، وعندما تهيأ الوفد الأردني لقطع المحادثات والعودة إلى عَمان طلب العراقيون عقد اجتماع آخر مع الوفد الاقتصادي الأردني أسفر عن إقراض الأردن مليونًا وستمائة ألف دينار للمساهمة في إنشاء بعض المشاريع الأردنية[٨٥].

بعثة تمبلر :

مع تصاعد حدة التوتر في الشرق الأوسط، شعرت بريطانيا بالقلق من عدم حسم مسألة انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وتزايد قلق بريطانيا مع قيام عبد الحكيم عامر وزير الحربية المصري على رأس بعثة عسكرية بزيارة إلى عمان في ١٩٥٥/١٢/١[٨٦]، حيث شعرت بريطانيا أن من ضمن مهام هذه الزيارة تشجيع

الضباط الشبان في الفيلق العربي للوقوف في وجه الملك حسين إذا ما أراد الانضمام إلى حلف بغداد(٨٧).

وأمام إصرار الحكومة الأردنية على مطالبها شريطة انضمامها إلى حلف بغداد، فقد بدأت بالفعل الحكومة البريطانية في إعداد عرض محدد بالمكاسب والمزايا التي سيحصل عليها الأردن في حال انضمامه للحلف.

فقد بعثت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بعمان برسالةفي١٩٥٥/١٢/٣، تحتوي على أهم بنود العرض البريطاني للأردن، والذي تتضمن عروضًا عسكرية واقتصادية. وكذلك مسودة اتفاقية بشأن إعادة النظر في المعاهدة البريطانية ــ الأردنية عام ١٩٤٨ والبدء فورًا في مفاوضات حول عقد اتفاقية خاصة بالعلاقات بين البلدين في إطار حلف بغداد.

وطالبت الخارجية البريطانية سفيرها بعمان بعدم إطلاع الأردنيين على مضمون العرض البريطاني حتى يصل إلى عمان الشخص المكلف بهذه المهمة، وهو جيرالد تمبلر G. Templer رئيس هيئة الأركان للجيوش البريطانية(٨٨).

وكان من أهم التعليمات التي صدرت إلى تمبلر قبل سفره إلى عمان لإنجاز مهمته:

- أن الهدف من بعثته هو إقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وأن عليه أن يسعى إلى الحصول على التزام الأردنيين في بيان علني قبل أن يغادر الأردن. فإذا فعلوا ذلك فإن حكومة جلالة الملكة راغبة في الوقت نفسه في نشر (أو السماح للحكومة الأردنية بنشر) الخطوات التي هى على استعداد لاتخاذها، لدى انضمام الأردن للحلف من أجل زيادة قوة الفيلق العربي، وإعادة النظر في المعاهدة البريطانية ــ الأردنية عام ١٩٤٨.

– يجب أن تنطلق محادثاته مع الملك والحكومة الأردنية من الافتراض بأنهم يرغبون في الانضمام إلى الحلف وأن الهدف من مفاوضاته معهم هو العمل سويًا كشركاء على التوصل إلى الحجج والمغريات التي ستمكنهم من وضع مثل هذا القرار بنجاح أمام الرأي العام الأردني والبرلمان وإقناعهما بأن الانضمام هو لصالح الأردن.

– أن الأردن بانضمامه إلى حلف بغداد سينضم كشريك مساو أو كند في مجموعة قوية من الدول، وهكذا فإنه سيقوي أمنه الذي يتمتع به نتيجة صداقته معنا بالدعم العسكري والسياسي لدولة مهمة مثل تركيا وباكستان وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر تعاونها الوثيق مع الحلف دليلاً على استعدادها لمساعدة أعضائه، كما أن العراق خطا خطوات كبيرة على صعيد المساعدات العسكرية. فلماذا لا يحذو الأردن حذوه؟ إن مثل هذا التحالف سيكون بالتأكيد ضماناته أفضل لسلامته وخيره في المستقبل من تحالفه مع المصريين والسعوديين.

واختتمت التعليمات التي صدرت إلى تمبلر بما يلي: "وهذا هو الخيار أمام الأردن والانضمام إلى دول حلف بغداد الأخرى في تحالف ضد التوسع السوفيتي؛ مما سيعني اكتساب حلفاء جدد أقوياء ومزيد من الأمن ضد إسرائيل، أو حذو النهج المصري ومن سياسة الحياد الخاطئة في تصورها المساعدة على فتح الشرق الأوسط أمام التغلغل السوفيتي. وفتح كل دولة فيه بما في ذلك الأردن أمام انتشار الشيوعية والإطاحة بالأنظمة الحالية في نهاية المطاف. ونحن مقتنعون بأنه إذا لم يقرر الأردن والآن الوقوف إلى جانب أصدقائه الحقيقيين، فإنه لن يجازف بأمنه الداخلي والخارجي فحسب، بل وبنظامه الحالي ووجود نفسه كدولة مستقلة"[٨٩].

وهكذا بدا واضحًا أن بريطانيا اتخذت قرارًا لا رجعة فيه بضم الأردن لحلف بغداد لحماية مصالحها ومصالح الغرب في الشرق الأوسط، وبدا أيضًا أن بعثة تمبلر

مخولة باستخدام سياسة العصا والجزرة لتنفيذ مهمتها. كما أصبح الأردن في وضع لا يحسد عليه ووضح أنه مقبل على لحظة فارقة في تاريخه منذ نشأته.

وفي ١٩٥٥/١٢/٥ أعلنت وزارة الحرب في لندن أن تمبلر غادر لندن متوجهًا إلى عمان للتباحث مع الحكومة الأردنية في الشئون العسكرية واحتياجات الأردن والفيلق العربي من وسائل الدفاع(٩٠).

وبالفعل، ففي١٩٥٥/١٢/٦ وصل تمبلر إلى عمان لإنجاز مهمته، وقد رافقه في بعثته مايكل روز M. Rose رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية، وانضم إليهم ديوك السفير البريطاني بالأردن(٩١).

وفي لقائه بسعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني في ١٩٥٥/١٢/٧، عرض تلمبر الملامح العامة للعرض البريطاني وأهم المزايا العسكرية والاقتصادية والسياسية التي سيتمتع بها الأردن في حالة انضمامه إلى حلف بغداد، كما أطلع تمبلر سعيد المفتي على مسودة الاتفاقية الخاصة بالعلاقات بين البلدين في ظل حلف بغداد، والتي ستكون بديلاً للمعاهدة البريطانيةـ الأردنية عام ١٩٤٨ بعد إلغائها.

وقد أبدى سعيد المفتى استحسانه وقبوله للعرض البريطاني، بل أعرب عن قناعته بأن مصلحة الأردن أن ينضم إلى حلف بغداد. ولكنه تشكك بشأن أساليب تأمين قبول الرأي العام الأردني للأمر. ولما عبّر سعيد المفتي عن قلقه الشديد من أن يفسر انضمام الأردن إلى حلف بغداد على أنه خرقًا للسياسة العربية تجاه قضية فلسطين، أكد له تمبلر بأن بريطانيا ستهب لمساعدة الأردن في حالة حدوث أي اعتداء عليه من أي طرف بما في ذلك إسرائيل، كما طمأنه بعدم إمكانية دخول إسرائيل إلى حلف بغداد في المستقبل، وذلك لأن ميثاق الحلف يشترط موافقة جميع أعضاء الحلف على دخول أي عضو جديد(٩٢).

ورغبة من بريطانيا في دعم ومساندة رئيس الوزراء الأردني لاتخاذ خطوات إيجابية نحو انضمام الأردن إلى حلف بغداد، فقد أعرب تمبلر في لقائه مع سعيد المفتي في ١٩٥٥/١٢/٩ عن استعداد بريطانيا لتقديم أية مساعدة لتقوية سلطته، ولكن المفتي أشار إلى أن الصعوبة الرئيسية التي تواجهه تتركز في موقف كل من البرلمان والضفة الغربية، وأضاف المفتي بأن البرلمان من الممكن التأثير عليه من خلال التهديد بحله من قبل الملك. وأما الضفة الغربية فإن الطريقة الوحيدة للتأثير عليها عن طريق الصحافة، ولا يتم ذلك إلا من خلال الدعم المالي، وأوضح المفتي أنه على الرغم من أن المصريين والسعوديين ينفقون بسخاء عليها، إلا أن الصحافة تقبل أن تأخذ مبالغ أقل من الحكومة الأردنية على أن تعتمد على الأموال السعودية[٩٣].

وفي اعتقادنا أن رؤية رئيس الوزراء الأردني للموقف الداخلي في بلاده، جاءت معبرة إلى حد كبير عن سوء تقدير للوضع السياسي وما تشهده البلاد من توجهات قومية لا يستهان بتأثيرها على الرأي العام الأردني، فمع أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في التأثير على الرأي العام، إلا أن الضفة الغربية كان بها الآلاف من الفلسطينيين المشردين، والذين يعيشون واقعًا قاسيًا ومؤلمًا، يتحمل مسئوليته الغرب الذي زرع إسرائيل في أرض فلسطين؛ ولذلك كان من الطبيعي أن تلتف الجماهير حول تيار التحرر العربي في مواجهة مسألة الأحلاف الغربية، والتي كانوا يشعرون أنها لن تخدم إلا المصالح الغربية وإسرائيل.

وعلى أي حال، ففي ١٩٥٥/١٢/١٠ عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعًا ناقش فيه أحاديث تمبلر، وخلال الاجتماع تلقى رئيس الوزراء مكالمة هاتفية مفادها أن الملك حسين في طريقه لحضور الاجتماع، ويعتقد كل من السفير البريطاني بالأردن وتمبلر أن ذلك كان بسبب معارضة وزراء الضفة الغربية للانضمام لحلف بغداد[٩٤]. وقد استقر الرأي داخل اجتماع مجلس الوزراء الأردني على أن يكون لدى المجلس

العرض البريطاني بشكل محدد ومكتوب.وترك لسعيد المفتي رئيس الـوزراء الأردني نقل هذا الرأي إلى الجانب البريطاني(٩٥).

وإزاء موقف وزراء الضفة الغربية، فقد أبرق تمبلر إلى الخارجيـة البريطانيـة يقترح تخويله صلاحية إبلاغ الملك حسين والحكومة الأردنية "بأن حكومة صـاحبة الجلالة تنظر إلى وجهة نظرهم على أنها خطيرة جداً. ولذلك يتوجب عليها أن تعيـد النظر في الوضع برمته". وأبدى تمبلر رأيه بأن تلك العبارة التهديدية قد تهز الأردنيين وتنجح في إيقاظهم(٩٦).

ولكن جاء رد مـاكميلان Macmillan وزيـر الخارجيـة البريطانيـة في ١٩٥٥/١٢/١٠، ليطالب تمبلر بالتمهل وعدم اتخاذ ردود أفعـال قويـة في تلـك اللحظة من المفاوضات، مشيرًا إلى أنه إذا كانت الحكومة الأردنية قد أعطت الأمـر الأهمية المطلوبة –كما أن الملك حسين يقوم بالـضغط علـى الـوزراء لإقنـاعهم بالانضمام إلى حلف بغداد– فإن علينا أن نحاول ونشجعهم على المضي في سياستهم.

واقترح ماكميلان على تمبلر، بأنه يمكنه أن يخبر الملك والحكومة الأردنية بميعاد سفره، وأنه قلق جدًا من الوضع إذا عاد فارغ اليدين. وأن يوضـح لهـم حـرص الحكومة البريطانية الشديد على مساعدة الأردن بكل ما تستطيع، ولكنها سـتكون عاجزة عن تقديم المساعدة إذا لم تساعد الحكومة الأردنية نفسها.

وتساءل ماكميلان في رده عن إمكانية مساعدة الحكومة الأردنية، وذلك من خلال تقديم ضمانات من جلوب إلى الوزراء الأردنيين، بسيطرة الفيلق العربي علىأية مشكلات قد تظهر في الضفة الغربية.

ومع أن ماكميلان قد نصح تمبلر بالتمهل في استخدام سياسة التهديد، إلا أنه في نهاية رده قد حدد مهلة لهذه السياسة لا تتعدى مـساء يـوم ١٩٥٥/١٢/١٢، لمعرفة الموقف النهائي للأردنيين قبل استخدام سياسة العصا معهم(٩٧).

ويبدو أن بريطانيا كانت تعتقد أن مسألة انضمام الأردن إلى حلف بغداد لا يقف أمامها سوى وصول تمبلر إلى عمان حاملاً معه العرض البريطاني للأردنيين، ولكن مع مرور الوقت بدأ الساسة البريطانيون يشعرون بالقلق الشديد نحو احتمالية فشل مهمة تمبلر، وهو أمر لن تقبل به بريطانيا؛ ولذلك شهدت تلك الفترة ذروة الضغط البريطاني على الأردن للانضمام إلى حلف بغداد.

وفي ١٩٥٥/١٢/١١ قدم تمبلر إلى الجانب الأردني مذكرة رسمية تتضمن الاقتراحات التالية:

١– توقع الحكومة الأردنية ميثاق بغداد.

٢– بعد توقيع الحلف تقر الحكومة البريطانية ما يلي:

زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥% عما هو عليه الآن. وتقديم أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين دينار ونصف. ومعاضدة الأردن في أية طلبات عسكرية يقدمها لحلف بغداد. والدخول حالاً في مفاوضات لإبدال المعاهدة الأردنية ــ البريطانية عام ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تحت المادة الأولى من الحلف. والموافقة بالمساعدة في الدفاع عن الأردن، مما يشمل المساعدة المالية البريطانية، وتقديم التسهيلات اللازمة من قبل الأردن للقوات البريطانية المعسكرة فيها.

٣– التعاون في بناء وصيانة قوة الأردن الجوية الملكية.

٤– على الأردن أن تتعهد بعدم الدخول في التزامات خارج نطاق حلف بغداد.

٥– تتعهد حكومة بريطانيا بأن تنجد الأردن حالاً في حالة وقوع هجوم مسلح عليه.

٦– تسهيل استقبال وطيران الطائرات الحربية للبلدين في بلديهما.

٧- الاتفاقية الخاصة ستكون مدتها اثنتا عشرة سنة.

٨- ينشر الاتفاق فيما عدا المواد المتعلقة بكمية الأسلحة[٩٨].

وفي نفس اليوم الذي قدمت فيه المذكرة البريطانية، عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة خاصة لبحث المذكرة البريطانية، وقرر تقديم مذكرة يحدد فيها مطالبه، وقال في مذكرته في حالة الاستجابة لمطالبه فإنه يقبل الدخول في حلف بغداد وتوقيع ميثاقه. وألف مجلس الوزراء الأردني لجنة وزارية لصياغة المذكرة من الوزراء نعيم عبد الهادي وهزاع المجالي وعزمي النشاشيبي وسمعان داود، وصاغت المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء الأردني[٩٩].

وتضمنت المذكرة الأردنية الشروط التالية :

توافق حكومة المملكة الأردنية على الانضمام لحلف بغداد شريطة تحقيق ما يلي:

١- تؤمن حكومة بريطانيا زيادة قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥% عما هو عليه الآن. وتقديم أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين دينار. وتعاضد الأردن في طلباته العسكرية لحلف بغداد من أجل تمكينه من القيام التام بمسئولية الدفاع عن الأردن.

٢- تستبدل معاهدة عام ١٩٤٨ باتفاقية خاصة بموجب المادة الأولى من ميثاق بغداد، على أن تتضمن الاتفاقية إنهاء المعاهدة وملحقاتها وقيام تعاون بين الحكومتين للدفاع عن الأردن. وتدفع بريطانيا مساعدة مالية لخزينة الأردن لا تقل عن أربعة عشر مليون دينار سنويًّا من أجل نفقات القوى الأردنية. ويقدم الأردن التسهيلات اللازمة لوحدات الطيران البريطانية في المفرق وعمان، وتتعاون الحكومتان في إنشاء وصيانة سلاح الطيران الأردني.

٣– لا توجب هذه الاتفاقية أية التزامات على الأردن خارج حدوده.

٤– تتعهد بريطانيا بمساعدة الأردن فورًا في حالة وقوع اعتداء مسلح عليه، دون المساس بالتزامات الأردن مع ميثاق الضمان الجماعي العربي.

٥– توفير التسهيلات اللازمة لطائرات الدولتين المتعاقدتين داخل بلد كل منهما.

٦– لا تخل هذه الاتفاقية بالتزامات الحكومتين وفقًا للاتفاقيات الدولية المرعية والمعاهدات وميثاق الأمم المتحدة.

٧– يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول طيلة بقاء الطرفين المتعاقدين أعضاء في حلف بغداد.

واشترط الأردن أن تتبادل دول الحلف مع الأردن رسائل تتعهد فيها بأن تعمل على أساس وضع مقررات هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ بشأن فلسطين موضع التنفيذ[١٠٠].

ويذكر هزاع المجالي أنه تم الاتفاق في مجلس الوزراء الأردني على تقديم مذكرة الرد الأردني إلى الجانب البريطاني، ولم يكن يلوح على وجه أي عضو في المجلس إلا الأمل في أن الجانب البريطاني سيأخذ بها ويوافقنا علي مضمونها.

غير أن أربعة من الوزراء هم: عزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وسمعان داود وعلى حسنا ــ وزراء الضفة الغربية ــ أثاروا نقطة تتعلق بوجوب عرض المشروع الأردني على الحكومة المصرية، ولقد وافقناهم من حيث المبدأ على عرض المشروع لا على مصر فحسب، بل على أكثر الدول العربية ولكن على أن يكون هذا العرض المقترح، بعد تقديم مذكرة المشروع إلى الجانب البريطاني.

ويضيف المجالي بأن هذا كان مدار الجدال بين الوزراء الأربعة من جهة وسائر الوزراء من جهة أخرى... وكانت هناك محاولة للوصول إلى تسوية بين الرأيين في

مجلس الوزراء وذلك بأن تقدم المذكرة إلى الجانب البريطاني وأن يذهب بها في الوقت نفسه وفد إلى مصر لعرضها على الحكومة المصرية، لعل الجواب المصري والجواب البريطاني يأتيان معًا، ولكن فشلت المحاولة وأبقت على المذكرة الأردنية بغير تقديم[١٠١].

وإذا كان الخلاف الذي ظهر داخل الحكومة الأردنية يعبر عن حالة الصراع السياسي التي أصبحت عليها الساحة السياسية الأردنية، إلا أنه يكشف عن مدى القوة والنفوذ التي وصل إليها التيار القومي بزعامة مصر داخل المجتمع الأردني.

وأمام ذلك، وسعيًا لإنقاذ مهمته دعا تمبلر في ١٩٥٥/١٢/١١ الوزراء الأردنيين لاجتماع في منزل السفير البريطاني بالأردن، ولم يحضر الاجتماع كل من سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني وهزاع المجالي وزير الداخلية المؤيدين لانضمام الأردن إلى حلف بغداد. ولم تفلح محاولة تمبلر بسبب إصرار الوزراء على حاجتهم لبعض الوقت لتهيئة الرأي العام الأردني، بل ذهب وزراء الضفة الغربية لأبعد من ذلك حين أصروا على إعطاء الحكومة الأردنية الوقت الكافي للتشاور مع قادة الرأي في البلاد، وأن هذا الأمر يتطلب أربعة عشر يومًا[١٠٢].

وفي ظل تأزم الموقف، عقد تمبلر ومعه السفير البريطاني بالأردن في ١٩٥٥/١٢/١٢ اجتماعًا في الديوان الملكي مع الملك حسين، حضره رئيس الوزراء سعيد المفتي ونائبه هزاع المجالي. وبعد أن انفض ذلك الاجتماع استقر رأي الملك حسين على ضرورة عقد اجتماع لمجلس الوزراء من أجل التوصل إلى قرار نهائي. وتمت دعوة الوزراء في اليوم نفسه للحضور إلى الديوان الملكي، وقد ترأس الملك حسين الاجتماع.

وقد بدأ الملك حسين الجلسة مستوضحًا عن المرحلة التي وصلت إليها المحادثات مع تمبلر، مبديًا رغبته بوجوب اتخاذ قرار نهائي في الموضوع. ولكن

الاجتماع لم يسفر عن نتيجة بسبب الخلاف القائم بين وزراء الضفة الغربية ووزراء الضفة الشرقية حول إلى من تقدم المذكرة الأردنية أولاً الدول العربية أم بريطانيا. وانفض الاجتماع على أن يعقد مجلس الوزراء اجتماعًا آخر في صباح اليوم التالي[١٠٣].

وتطورت الأمور بشكل مفاجئ؛ إذ قدم الوزراء الأربعة الفلسطينيون استقالتهم في صباح يوم الثلاثاء ١٩٥٥/١٢/١٣[١٠٤]. وهو ما أحدث أزمة وزارية كان لا بد معها من التحرك السريع لمعالجتها.

ولذلك وفي نفس اليوم، سارع تمبلر لعقد اجتماع مع الملك حسين حضره سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردن ونائبه وزير الداخلية هزاع المجالي ووزير البلاط الملكي فوزي الملقى. وقد اقترح تمبلر توقيع وثيقتين، الأولى: اتفاق يوقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى ويتضمن ثلاث فقرات:

أ) التعبير عن عزم الأردن على الانضمام إلى الحلف وإبلاغ ذلك بصورة سرية إلى الدول الموقعة على الحلف.

ب) بيان بالعروض العسكرية التي قدمت من الجانب البريطاني وما يترتب عليها من أعباء مالية.

ج) التأكيد مجددًا على عزم بريطانيا التفاوض على اتفاق لتوقيع معاهدة جديدة بدلاً من المعاهدة الحالية بمجرد أن يعبروا عن عزمهم على التوقيع.

الثانية: ورقة تبين الخطوط العريضة للاتفاق من أجل إجراء مفاوضات مفصلة وضرورية لغايات تنفيذ الفقرة (ج)أعلاه.

لكن هذه المحاولة فشلت أيضًا، فقد رفض سعيد المفتي التوقيع على رسالة تفيد استعداده وحكومته للعمل من أجل الانضمام إلى الحلف، فقال المفتي: "إنه بسبب

الأزمة في مجلس وزرائه فإنه لا يوجد أمل في أن يتمكن من التوقيع بالحروف الأولى على أي اتفاق بالمرة في الوقت الحاضر".وعندما ذكر تمبلر إمكانية توجيه رسالة إعلان نيته بالانضمام قال سعيد المفتي: "إنه لا يشعر بأنه في وضع يمكنه حتى لتوقيع هذه الرسالة"مما عرَّض المفتي إلى هجوم الوزراء الحاضرين بمن فيهم هزاع المجالي والملك الذي أبدى استعداده شخصيًا للتوقيع، إلا أن تمبلر والسفير البريطاني نصحاه بعدم القيام بذلك.عندها لجأ تمبلر إلى أسلوب التهديد، حيث انفض الاجتماع بعد أن قال: "إنني آمل أن نتوصل خلال هذه الليلة إلى مزيد من التفاهم بشان الخطوط العريضة للاتفاق(المقترح)، وإلا فإنه يجب عليَّ أن أسحب بأسف جميع العروض التي خولت بتقديمها، وإنني أخشى من أن عودتي إلى لندن فارغ اليدين سيكون لها أثر سيء جدًا في لندن"[١٠٥].

وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن أمام سعيد المفتي إلا تقديم استقالة حكومته، بعد أن عجز عن السيطرة على الموقف، وقد أعلن الوزراء المستقيلون أنهم استقالوا لأسباب وطنية. ولقد أثرت استقالتهم على الرأي العام الأردني الذي خرج عن هدوئه وعبّر عن نفسه بأحداث شغب وعنف وتظاهرات ضد الحلف. ويقول جلوب واصفًا هذا التغير في الرأي العام بأنه مفاجئ ووخيم. وقد اندلعت المظاهرات في الضفتين الغربية والشرقية معًا. ومهما كانت أسباب استقالة هؤلاء الوزراء، فإن الرأي العام صنع منهم أبطالاً بعد أن أعلنوا أنهم ليسوا من يخونون بلدهم وأن استقالتهم إنما كانت لأسباب وطنية[١٠٦].

وبطبيعة الحال، فقد أدت استقالة الحكومة الأردنية برئاسة سعيد المفتي إلى توقف المحادثات مع تمبلر، الذي أكد للخارجية البريطانية في ١٩٥٥/١٢/١٣ بأن كافة جهوده ومحاولاته ذهبت سدى. وأن بقاءه في الأردن لم يعد له ما يبرره، ولذا فقد طلب مغادرة عمان في ١٩٥٥/١٢/١٤، كما عبر تمبلر للمسئولين البريطانيين

عن أسفه لفشل مهمته، مشيرًا إلى أن التدخل المصري السعودي سوف يتضاعف بمجرد مغادرته البلاد[١٠٧].

وقبل مغادرته الأردن اتفق تمبلر مع هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني على القيام بالمهمة من جديد، إذا وجدت الحكومة الأردنية المؤلفة حديثًا نفسها في وضع يمكنها من استئناف المفاوضات، ولم يتمكن هزاع المجالي ولا من خلفه من رؤساء من القيام بذلك[١٠٨].

وإذا كان فشل مهمة تمبلر في الأردن يمثل ضربة قوية للسياسة البريطانية وحلفائها الغربيين في معركة حلف بغداد، فإنه يعد انتصارًا كبيرًا للإرادة الشعبية، وتحولاً مهمًا في تاريخ نضال حركات التحرر العربي ضد السيطرة الاستعمارية.

ولذلك، فقد شهدت الساحة السياسية الأردنية في أعقاب خروج تمبلر من البلاد تحركًا شعبيًا عارمًا لمنع انضمام الأردن إلى حلف بغداد.

الاضطرابات في الأردن والتراجع عن الانضمام لحلف بغداد

لما كان الملك حسين لديه قناعة كبيرة بأن مصالح الأردن تتحقق بالانضمام إلى حلف بغداد، فقد قرر اختيار وجه شاب جديد يحقق له هدفه. ففي ١٩٥٥/١٢/١٥ تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة هزاع المجالي، الذي صرح عقب توليه المهمة بأن المفاوضات مع بريطانيا بشأن انضمام الأردن إلى حلف بغداد ستبدأ في الوقت المناسب[١٠٩].

وعلى أي حال، ومع إعلان الحكومة الجديدة في الأردن عن توجهها نحو الانضمام إلى حلف بغداد، فقد تزايدت حدة الغضب في الأردن، ففي ١٩٥٥/١٢/١٦ عمت المظاهرات المعادية لحلف بغداد مدن الأردن[١١٠]، وقد بدأها طلاب المدارس، ولكن سرعان ما خرجت الجماهير وامتلأت الشوارع بالمظاهرات. ويذكر جلوب بأن هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني أعطى أوامره

بتفريق المظاهرات حتى ولو استدعى الأمر استخدام إطلاق النار على المتظاهرين[١١١].

ولم يقتصر غضب الأردنيين على المدن الأردنية فقط، فقد عقد الطلبة الأردنيون بالقاهرة مؤتمرًا في ١٩٥٥/١٢/١٥ أعلنوا فيه اعتصامهم داخل السفارة الأردنية حتى تعدل الحكومة الأردنية عن الانضمام إلى حلف بغداد[١١٢].

وفي ١٩٥٥/١٢/١٨ وصلت المظاهرات الشعبية إلى حد لا يمكن السيطرة عليه، وكان الملك حسين وجلوب لديهما قناعة بأن هذه الأحداث بتحريض من القاهرة وبتمويل من الرياض[١١٣]. فيذكر جلوب بأن الملحق العسكري بالسفارة المصرية بعمان قام بتحرك واسع لإقناع ضباط البوليس بعدم تعرضهم للمتظاهرين، وكان يخبر الضباط بأنهم إذا فقدوا وظيفتهم بسبب ذلك فإن الحكومة المصرية سوف تدفع معاشًا كافيًا لمساعدة أسرهم[١١٤].

ولم يكن اتهام الملحق العسكري بالسفارة المصرية بعمان، بالوقوف وراء المظاهرات التي اندلعت في الأردن مقصورًا على المسئولين البريطانيين فقط، بل إن السلطات الأردنية كانت تتهمه بذلك أيضًا، ففي تقرير للسفارة المصرية بدمشق بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨ بشأن مقابلة القائم بالأعمال بالنيابة بالسفارة المصرية مع القائم بأعمال المفوضية الأردنية بدمشق، حيث ذكر الأخير أن البوليس السري الأردني كان مراقبًا للسفارة المصرية بعمان وجميع أفرادها، وخاصة الملحق العسكري الذي كان يجتمع ببيته بمن أثاروا الثورة في الأردن، وكان يتوسط لهم لدى السعوديين لصرف الأموال اللازمة لهؤلاء الزعماء لتوزيعها على المتظاهرين[١١٥].

وأمام تصاعد الاضطرابات في كافة مدن الأردن، اقترح هزاع المجالي في ١٩٥٥/١٢/١٩ على الملك حسين حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، واعتراضًا على ذلك قدم خمسة وزراء في حكومة المجالي استقالتهم، ومع ذلك فقد أصدر الملك

حسين مرسومًا في١٩/١٢/١٩٥٥ بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة في خلال أربعة أشهر(١١٦).

وعلى الرغم من أنه لم يسبق بتاريخ الأردن أن هب الشعب بأجمعه من أبناء الضفتين كما هب لمقاومة دخول الأردن حلف بغداد، إلا أنه يبدو أن هاجس التدخل المصري ظل مسيطرًا على الملك حسين والمسئولين الأردنيين في تفسير كافة الأحداث التي تمر بها البلاد.

فقد ذكر القائم بأعمال المفوضية الأردنية بدمشق، بأنه كان هناك اعتقاد راسخ في ذهن الملك والحكومة الأردنية، أن الوزراء الذين استقالوا من وزارة المجالي لم يستقيلوا إلا تحت ضغط مصر، بل وكتبت استقالاتهم في السفارة المصرية، وبعد أن دفع لهم السفير المصري في الأردن مبالغ من المال(١١٧).

ولعل ذلك يرجع إلى أن هزاع المجالي كان يعتقد أن فورة الشعب ستهدأ ولكن تقديره كان خاطئًا، فذهبت الحكومة وقيادة الجيش تكيل التهم لمصر وأجهزة إعلامها كمسبب رئيسي للرفض الجماهيري لحلف بغداد، ولا شك بأن الإعلام المصري كان مؤثرًا، ولكن هذا لا ينفي أن الأردن، بمثقفيه وذوي التوجه القومي من أحزاب وتكتلات على اختلاف اتجاهاتها، كان يرى أن حلف بغداد قيد جديد أراده المستعمر تجاه التحرر والتحرير(١١٨).

ومع استمرار الاضطرابات في الأردن لم يجد هزاع المجالي مفرًّا من تقديم استقالة حكومته إلى الملك حسين في ٢٠/١٢/١٩٥٥ بعد ستة أيام من تشكيلها، ليخلفه في الحكومة الجديدة إبراهيم هاشم بعد حل مجلس النواب(١١٩).

ولم تهدأ مظاهرات الشعب الأردني، إلا بعد أن طافت سيارات بالشوارع تعلن بواسطة مكبرات الصوت استقالة وزارة هزاع المجالي. وكان محصلة الاضطرابات التي وقعت في الأردن بسبب أزمة حلف بغداد ٤١ قتيلاً و١٥٠ جريحًا(١٢٠).

وفي ١٩٥٥/١٢/٢١ صرح إبراهيم هاشم رئيس الوزراء الأردني بأن حكومته التي تستعد لإجراء انتخابات لن تتعامل مع المشكلات أو ترتبط بأية التزامات، وقد قامت حكومة هاشم بإطلاق سراح معظم المتهمين في الاضطرابات[١٢١].

وإذا كانت الاضطرابات في الأردن قد هدأت عقب استقالة حكومة هزاع المجالي، إلا أن معركة ضم الأردن إلى حلف بغداد لم تكن قد انتهت بعد، وقد بدا ذلك في أثناء الحملة الانتخابية التي كانت تشهدها البلاد في تلك الفترة.

ويؤكد ذلك التقرير الذي بعث به محمود رياض السفير المصري بدمشق إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤، حيث ذكر أنه يخشى من التدخل في الانتخابات الأردنية عن طريق الموظفين الأردنيين بإيعاز من بريطانيا، ولذا يجب الضغط على الحكومة الأردنية والملك لمنع ذلك.

وأشار محمود رياض في تقريره إلى أن الموقف في الأردن يحتاج إلى تنظيم قوي لضمان نجاح النواب المعارضين لمسألة الأحلاف، وكذا لمقاومة أي ضغط أو تدخل في الانتخابات.

وقد أبدى رياض اعتقاده بأن مسألة التنظيم هذه تعتمد على نقطتين:

الأولى– تنسيق العمل بين مصر والسعودية من جهة، والأحزاب الوطنية من جهة أخرى.

الثانية– تقديم المساعدات المالية لإنجاح بعض المرشحين[١٢٢].

ولدعم القوى الوطنية المعادية لحلف بغداد في الأردن، فقد أبدت دول التحالف العربي الثلاثي (مصر ــ السعودية ــ سوريا) استعدادها لتقديم المساعدات الاقتصادية للأردن ليتمكن من الاستغناء عن المساعدات البريطانية. ووجه شكري القوتلي رئيس سوريا الدعوة إلى الملك حسين والملك سعود بن عبدالعزيز والرئيس

جمال عبد الناصر لعقد مؤتمر لمناقشة الأمر[١٢٣]. وكان الهدف المعلن والظاهر عن هذه المساعدات هو أن يكون الأردن في حالة من القوة والمنعة يستطيع معها المساهمة في دفع العدوان عليه ضد إسرائيل[١٢٤].

وجاء الرد الأردني على العرض العربي بأن اقترحت الحكومة الأردنية عقد اجتماع بين وزراء خارجية الدول العربية لبحث الموضوع. وفي اجتماع ضم رئيس الوزراء السوري والسفير السعودي بدمشق والقائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق رأى المجتمعون أن المقصود من الرد الأردني هو تسويف البحث في الموضوع[١٢٥].

وعلى الجانب الآخر، ولمواجهة الوعود العربية لمساعدة الأردن، أعلنت بريطانيا بأنها سوف تمنح الأردن معونة مالية قدرها ثلاثة ملايين وثلاثة وخمسون ألف دولار، وكذلك قروضًا بلا فوائد لتطوير الاقتصاد الأردني[١٢٦].

ويذكر تقرير للسفارة البريطانية بدمشق بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤، أن إذاعة صوت العرب المصرية شنت هجومًا بشأن ما أعلنته بريطانيا من مساعدات للأردن، فيشير التقرير إلى أن صوت العرب ذكرت أن المساعدات البريطانية ستوضع مباشرة في يد الجنرال جلوب، وأما فيما يتعلق بالمساعدات العربية للأردن فيضيف التقرير بأن صوت العرب ذكرت بأن الأردن سيُعطى ١٠ ملايين جنيه مصري ليكون حرًّا من حلف بغداد، وليتخلص من سيطرة بريطانيا[١٢٧].

وهكذا بدا هناك إصرار كبير من التحالف العربي بقيادة جمال عبد الناصر على إنقاذ الأردن بكافة السبل عن الوقوع في قبضة الضغوط البريطانية من أجل ضمه إلى حلف بغداد.

وفي واقع الأمر، لقد كانت مسألة ضم الأردن إلى حلف بغداد مرفوضة تمامًا من قِبل جمال عبد الناصر، وهو ما صرح به للكثير من المسئولين البريطانيين في مناسبات عديدة، فقد أكد عبد الناصر في لقائه بالسفير البريطاني بالقاهرة في الأول

من يناير عام ١٩٥٦ بأن لديه اعتراضًا شديدًا تجاه محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد؛ لأن ذلك يعني فتح الباب لدخول لبنان والسودان وليبيا إلى الحلف وهو ما يعني عزل مصر(١٢٨).

وفي ظل هذا الصراع المحتدم حول معركة حلف بغداد، شهدت الساحة السياسية الأردنية تطورًا جديدًا، فقد قدمت وزارة إبراهيم هاشم استقالتها في ٧ يناير ١٩٥٦ لعدم دستورية حل المجلس النيابي، عندئذ تم تكليف سمير الرفاعي بتشكيل حكومة أخرى في يناير ١٩٥٦، الذي أعلن في جلسة الثقة أمام النواب في ٢٦ يناير ١٩٥٦ من أن سياسة حكومته قائمة على عدم الدخول أو الارتباط بأية أحلاف جديدة(١٢٩).

وإذا كان الأردن قد حسم موقفه بعدم الانضمام لحلف بغداد، إلا أن المساعي الغربية لم تتوقف عن محاولات إبعاده عن المحور العربي بقيادة مصر، وهو ما تجسد في قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في فبراير عام ١٩٥٨، ردًّا على قيام الوحدة المصرية ـ السورية في ذلك الوقت، ولكن الاتحاد الهاشمي لم يدم طويلاً بسبب قيام الثورة العراقية في يوليو عام ١٩٥٨، والتي على أثرها أيضًا خرج العراق من حلف بغداد وأصبح الحلف لا يضم أية دولة عربية.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة، موقف المملكة الأردنية الهاشمية من حلف بغداد عام ١٩٥٥، ويمكن القول بأن التطورات السياسية التي صاحبت معركة حلف بغداد داخل الأردن، كانت من أصعب وأخطر المراحل التي مرت بتاريخ هذا البلد منذ نشأته.

وفي واقع الأمر، لقد أقحم الأردن في معركة سياسية كانت ولا شك أكبر بكثير من ظروفه وقدراته وإمكاناته، ولذا فقد مر الموقف الأردني من أزمة حلف بغداد بعدة مراحل اتسمت أغلبها بحالة من التردد وغياب الرؤية الواضحة.

وفي اعتقادنا أن ذلك يعزى إلى عدة اعتبارات:

أولاً– العلاقة الخاصة بين الأردن وبريطانيا، وما تمليه هذه العلاقة من اعتبارات عسكرية وسياسية واقتصادية كانت تمثل دائمًا ضغطًا كبيرًا على النظام السياسي الأردني.

ثانيًا– حالة المد القومي العربي التي اجتاحت العالم العربي في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وما ارتبط بها من ضرورة التضامن العربي في وجه إسرائيل والسيطرة الأجنبية.

ثالثًا– تزايد حدة الصراع الدولي (الحرب الباردة) على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة عقب عقد صفقة الأسلحة المصرية ــ التشيكية في سبتمبر عام ١٩٥٥.

ولذلك، ففي المراحل الأولى من أزمة حلف بغداد أعلنت السياسة الأردنية عن رفضها للانضمام إلى الحلف، وتأييدها للتحالف العربي بزعامة مصر والمتمسك بميثاق الضمان الجماعي العربي.

واكتسب هذا التوجه الأردني أهمية كبيرة لأمرين مهمين:

الأول– أن التمسك بتطبيق ميثاق الضمان الجماعي العربي كان يمثل عمقًا إستراتيجيًّا للأمن القومي الأردني، في ظل الاعتداءات والتهديدات التي كانت تمارسها إسرائيل ضد الأراضي الأردنية.

الثاني– أن سياسة التوجه العربي كانت تحظى بتأييد الرأي العام الأردني، الذي انتشرت بين صفوفه التيارات القومية والتحررية، والتي كانت تؤمن بضرورة وحدة الصف العربي في ظل التحديات التي يواجهها العالم العربي.

ومع ذلك، فيبدو أن فكرة انتهاز فرصة الرغبة الغربية لضم الأردن لحلف بغداد، لدعم البلاد عسكريًّا واقتصاديًّا، كانت تجد من يشجعها لدى صانعي القرار في الأردن، ولذلك وجدنا محاولات أردنية لجس النبض لدى الأطراف الغربية حول حجم المساعدات التي ستقدم للأردن، إذا ما قرر الانضمام إلى حلف بغداد.

ومع عقد صفقة الأسلحة المصرية ــ التشيكية في سبتمبر عام ١٩٥٥ وما أحدثته من تداعيات خطيرة على المستويين الدولي والإقليمي جعلت الغرب يُصعِّد من ضغوطه على الأردن لضمه إلى حلف بغداد، فقد شعر النظام الأردني بأن مصلحة بلاده تتحقق بانضمامه إلى الحلف، وهو ما أدى إلى قيام بريطانيا بإرسال بعثة تمبلر إلى الأردن.

ولكن مجيء بعثة تمبلر إلى الأردن، وما ترتب عليه من ثورة شعبية ضدها، كشف عن واقع جديد تمر به البلاد لم يحسن النظام الأردني تقدير قوته ونفوذه، فلقد تغلغل التيار القومي العربي بزعامة مصر داخل المجتمع الأردني، بل ووصل إلى قلب النظام السياسي للبلاد.

لقد تمكنت إرادة الشعب الأردني من دحر المخططات الغربية تجاه بلدهم، وفشلت مهمة تمبلر، وفشلت معها السياسة البريطانية في الأردن.

ولما أدرك الملك حسين بأنه يسبح ضد التيار تراجع عن سياسته المؤيدة للأحلاف الغربية، بل ولقد كانت أزمة حلف بغداد نقطة تحول نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ الأردن شهدت مزيدًا من التوجه العربي، وتراجعًا كبيرًا للنفوذ البريطاني في الأردن.

الهوامش

١– محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر، القسم الأول، الهلال الخصيب، القاهرة، ١٩٩٥،ص ٣٠٥.

(*) كان تأسيس الحكومة العربية في دمشق أول تحقيق عملي لليقظة القومية الحديثة، التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر بعد قرون طويلة من الحكم التركي. للمزيد من التفاصيل، انظر، خيرية قاسمة: الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨–١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٤٦–٥٨.

٢– جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندراني، سلسلة الألف كتاب رقم ١١٤، مركز الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت، ص ٢٤٧.

(*)بويع الشريف حسين بن على ملكًا على العرب في ٤ ديسمبر عام ١٩١٦، ولكن لما كان من شأن الاعتراف بالحسين ملكًا على العرب إيقاع الحكومتين البريطانية والفرنسية في إشكالات متنوعة، فقد امتنع الحلفاء عن الاعتراف بالحسين ملكًا على العرب، وأخيرًا توصل الحلفاء إلى إيجاد مخرج لهذا الإشكال، فاعترفوا بالحسين ملكًا على الحجاز. وأبلغوه رسميًّا بهذا الاعتراف في مذكرتين متماثلتين بريطانية وفرنسية مؤرختين في ٣ يناير عام ١٩١٧. لمزيد من التفاصيل، انظر، محمد أنيس والسيد رجب حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٣٦٧–٣٧٦.

٣– جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٥، ص ١٧٢.

٤– المرجع نفسه، ص ص ١٧٢–١٧٣.

٥– محمد أنيس والسيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٥٨٣.

٦– محمود صالح منسي: مرجع سابق، ص ص ٣١٢–٣١٣.

٧– جورج لنشوفسكي: مرجع سابق، ص ص ١٧٤–١٧٦.

٨– هاني الحوراني: انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦ والمجلس النيابي الخامس، بحث ضمن كتاب حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦/١٩٥٧، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عَمان، ١٩٩٩، ص ص ٢٣–٢٤.

٩- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ١٩٢١-١٩٤٨، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٨٣، ص ٢٢٤.

١٠- مصطفى الحمارنة: الأردن، إصدارات مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٦.

١١- محمد أنيس والسيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٥٨٧.

١٢- كامل محمود خلة: مرجع سابق، ص ٢٣١.

١٣- هاني الحوراني: مرجع سابق، ص ٢٥.

(*) تأسس الحزب الشيوعي الأردني في ربيع عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٢ تشكلت حركة القوميين العرب، كما تأسس في العام ذاته حزب البعث (رخص فعليًّا في أغسطس ١٩٥٥). وفي مطلع الخمسينيات تشكلت كتلة وطنية باسم الجبهة الوطنية كانت تنطق باسمها مجلة "الميثاق" التي كان يرأس تحريرها المحامي شفيق أرشيدات. أما الحزب الوطني الاشتراكي فقد تأسس عام ١٩٥٤ وأعلن عن قيام الجبهة الوطنية في عام ١٩٥٤، وكانت تضم تشكيلة من الشخصيات الوطنية والديمقراطية تختلف عن حزب الجبهة الوطنية الذي تقدم لطلب ترخيص في أواخر عام ١٩٥٠، وكان بزعامة سليمان النابلسي. هاني الحوراني: مرجع سابق، ص ٢٦.

١٤- المرجع نفسه: ص ٢٦.

١٥- محمود صالح منسي: مرجع سابق، ص ص ٣٢٩-٣٣٠.

١٦- جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٢٠٦.

١٧- ممدوح محمود مصطفى منصور: النزاع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص ١١٥.

١٨- المرجع نفسه: ص ص ١١٥-١١٦.

(*) رغبة في تقوية وتوثيق التعاون بين دول جامعة الدول العربية، وحرصًا على استقلالها، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمة والسلام، ووفقًا لمبادئ ميثاق الجامعة وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها، وتعزيزًا للاستقرار والطمأنينة، قامت حكومات الدول العربية بالتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة، التي وقعت عام ١٩٥٠، ودخلت في دور التنفيذ في عام ١٩٥٢. لمزيد من

التفاصيل، انظر: عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص ص ٨٢–٨٦.

١٩– عبد الحميد محمد موافي: مصر في جامعة الدول العربية، دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥–١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٥٩.

٢٠– رضا أحمد شحاتة: تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين، دار البيان، ط١، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٧٧.

(*) حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد النفوذ السوفيتي في أوربا، رأت كل من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وهولندة ولكسمبورج أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريًّا، وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في ١٧ مارس عام ١٩٤٨، ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعًا سوفيتيًّا في الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تم بالفعل، فبعد مرحلة من المفاوضات تم توقيع معاهدة حلف شمال الأطلنطي في الرابع من أبريل عام ١٩٤٩.

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٧، الكويت، ١٩٧٨، ص ص ٤٣–٥٦.

(*) كانت الدول التي تبنت الدعوة إلى إنشائه في البداية هي الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية وذلك بدافع التخوف من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية. وقد جاءت الحرب الكورية وحرب الهند الصينية لتدعم هذه المخاوف. وهنا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية علنًا (بعدما كانت تحرض سرًّا) لإقامة تنظيم دفاعي عن منطقة جنوب شرق آسيا. وقد تم ذلك بتوقيع حلف جنوب شرق آسيا في الثامن من سبتمبر ١٩٥٤.

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عزيز شكري: مرجع سابق، ص ص٥٦–٦٤.

٢١– عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١–١٩٦٣، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.

٢٢– رضا أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص ص ٣٧٧–٣٧٨

٢٣- عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

٢٤- رضا أحمد شحاتة: : مرجع سابق، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

٢٥- عبد الحميد عبد الجليل شلبي: مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٢٦- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٢٧- عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٢٨- أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١٠.

٢٩- صلاح العقاد: المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٨.

٣٠- سهيلا سليمان الشلبي: دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ١٩٣٨-١٩٥٥، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عَمان، ٢٠٠٤، ص١٧٤.

٣١- ممدوح الروسان: علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، أربد، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٤٢.

٣٢- وليد عبد اللطيف صلاح: من رحلة العمر، عَمان، ١٩٩٢، ص ص ٧٥-٧٧.

٣٣- هزاع المجالي: هذا بيان للناس قصة محادثات تمبلر، عَمان، د – ت، ص ٣.

٣٤- سهيلا سليمان الشلبي: مرجع سابق، ص ١٧٦.

٣٥- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣٦- محمود رياض: مذكرات محمود رياض، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦٣.

٣٧- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣٨- لمزيد من التفاصيل، انظر: محمود رياض: مرجع سابق، ص ص ٦٣-٧٤.

(*) أسماء الوفود المشاركة في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة:

– مصر: محمود فوزي وزير الخارجية المصرية، محمود رياض مدير الإدارة العربية بالخارجية المصرية، على صبري مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر.

– السعودية: الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس الحكومة السعودية.
–سوريا: فارس الخدري رئيس الوزراء السوري، فيضي الأتاسي وزير الخارجية السورية.
–لبنان: سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني، الفريد نقاش وزير الخارجية اللبناني.
–الأردن: توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني، وليد صلاح وزير الخارجية الأردنية.
–ليبيا: مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي.
–اليمن: سيف الإسلام الحسن رئيس الوزراء اليمني.
–العراق: فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي السابق، مختار بابان نائب رئيس الوزراء وباش أعيان وزير الخارجية بالنيابة. محمود رياض: المرجع السابق، ص ٦٥.

٣٩– محمود رياض: المرجع السابق، ص ٦٥.
٤٠– جريدة البصير: العدد ١٧٥٠٤، السنة ٥٨، ١٩٥٥/١/٢٢.
٤١– أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص ١١٣.
٤٢– جريدة البصير: العدد ١٧٥٠٦، السنة ٥٨، ١٩٥٥/١/٢٥.
٤٣– أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص ٦٤.
٤٤– جريدة البصير: العدد ١٧٥٠٨، السنة ٥٨، ١٩٥٥/١/٢٧.
٤٥– محمود رياض: مرجع سابق، ص ص ٦٩–٧٠.
٤٦– المرجع نفسه: ص ٧٠.
٤٧– المرجع نفسه: ص ٧١.
٤٨– جريدة البصير: العدد ١٧٥١١، السنة ٥٨، ١٩٥٥/١/٣١.
٤٩– المصدر نفسه.
٥٠– إيمان ناصر موسى عكور: هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٤٨–١٩٦٠، وزارة الثقافة، عَمان، ٢٠٠٢، ص ٦٧. سهيلا سليمان الشلبي: مرجع سابق، ص ١٧٨.
٥١– سهيلا سليمان الشلبي: مرجع سابق، ص ١٧٨.
٥٢– وليد صلاح: مرجع سابق، ص ٧٩.
٥٣– جريدة الأخبار: العدد ٨١٥، ١٩٥٥/٢/٣، محمود رياض: مرجع سابق، ص ٧٢.
٥٤– دار الوثائق القومية بالقاهرة: أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٣٠، إدارة الشئون العربية، فبراير ١٩٥٥.

٥٥- خيرية قاسمية:عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، سلسلة كتب فلسطينية، رقم ٥٤، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٠٤.

٥٦- أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٣٠، إدارة الشئون العربية، فبراير ١٩٥٥.

٥٧- المصدر نفسه، جريدة الجمهورية، العدد ٤٢٣، السنة الثانية، ١٩٥٥/٢/٧.

٥٨- جريدة البصير: العدد ١٧٥١٧، السنة ٥٨، ١٩٥٥/٢/٧.

٥٩- جريدة البصير: العدد ١٧٥١٤، السنة ٥٨، ١٩٥٥/٢/٣.

٦٠- جريدة الجمهورية، العدد ٤٢٤، السنة الثانية، ١٩٥٥/٢/٨.

٦١- جريدة الأخبار، العدد ٨٢٥، ١٩٥٥/٢/١٥.

٦٢- جريدة الجمهورية، العدد ٤٣١، السنة الثانية، ١٩٥٥/٢/١٥.

٦٣- ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص ١٤٣.

٦٤- وورهاوس ك.م.: السياسة الخارجة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: حسين قباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٨٣.

(*) من المهم هنا، أن نشير إلى التطورات السياسية التي حدثت في سوريا في تلك الفترة، وأدت إلى تغير موقفها من سياسة الأحلاف الغربية، فقد قدم فارس الخوري استقالته في ٧ فبراير عام ١٩٥٥. أي في اليوم التالي لنهاية مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، على أثر قيام معارضة قوية ضده في المجلس النيابي لعدم وقوفه موقفًا حاسمًا في المؤتمر ضد سياسة الأحلاف، وقد تشكلت وزارة جديدة برئاسة صبري العسلي في ١٣ فبراير عام ١٩٥٥ على أساس معارضتها لسياسة الأحلاف.

وكان من أهم ما جاء في الاتفاق المصري – السوري في ٢ مارس عام ١٩٥٥:

أولاً- عدم الانضمام إلى الحلف التركي ــ العراقي أو أية أحلاف أخرى.

ثانيًا- إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك.

ثالثًا- الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادئ المذكورة في هذا الاتفاق، ودعوة الدول العربية للموافقة عليها والدعوة إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لإقرارها وتنفيذها فور اعتمادها.

لمزيد من التفاصيل: انظر: محمود رياض: مرجع سابق، ص ص٩٢-٩٣- ١٠٢- ١٠٣.

٦٥– سهيلا سليمان الشلبي: مرجع سابق، ص ١٨٣.

Benjamin, Shwadran: The King of Gordan: To Be or not to Be (Middle Eastern Affairs,Vol. III, No. 6-7, June, 1957), p. 219.

٦٦– محمود رياض: مرجع سابق، ص ص ١٠٣–١٠٤.

67- Foreign Relations of The United States: 1955-1957,Vol.XIII, (United State Government Printing Office Washington 1988), Telegram form Amman to the Department of State, March 9, 1955. P. 5.

68- Foreign Office 371/115496, No. 95, March 7, 1955. Form Amman to Foreign Office.

69- Ibid: No. 218, March 9, 1955. Form Foreign Office to Amman.

70- F. R. U. S: op. cit., Telegram From The Embassy in Jordan to the Department of State, March 16, 1955, pp.4-5.

71- Ibid: Telegram From The Embassy in Jordan to the Department of State, March 19, 1955, pp. 5.

72- Ibid: Department of State, Central Files, 682,87/4-155), p. 5.

٧٣– وثائق وزارة الخارجية البريطانية: تحليل وتعليق أنتوني ناتنج، جريدة الأهرام، ١٩٨٦/٢/٨،ص ٥.

(*) وقّعت مصر مع سوريا اتفاقية دفاع مشترك في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٥. كما قامت مصر بتوقيع اتفاقية مماثلة مع المملكة العربية السعودية في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥.

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمود رياض: مرجع سابق، ص ص ١١٥–١٢٤.

٧٤– وثائق وزارة الخارجية البريطانية: مصدر سابق، جريدة الأهرام، ١٩٨٦/٢/١٢، ص ٥.

٧٥– سعد أبو دية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦٦.

76- F. R. U. S: op. cit., Telegram From The Embassy in Jordan to the Department of State, October 22, 1955, pp.6-7.

77- Elie, Podeh: The Quest for Hegemony in the Arab World, The Struggle over the Baghdad Pact (Leiden, New York. Koln), 1955, PP. 174-176.

78- Robert L. Jarman (ed): Political Diaries of the Arab world Palestine and Jordan, Vol. 10: 1948-1965 (Archive Editions 2001) P. 741.

٧٩- وثائق وزارة الخارجية البريطانية: مصدر سابق، جريدة الأهرام، ١٩٨٦/٢/١٥، ص ٥.

80- Jane, Prieshand (ed): Records of Jordan 1919-1956, Vol. 9, 1955-1956, (Archive Editions 1996), British Embassy Amman, November 16, 1955. PP. 15-16.

أنتوني إيدن: مكرات انتوني ايدن، ترجمة: خيري حماد، ج٢، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ص ص ١٢١-١٢٢.

81- Ibid: From Ankara to Foreign Office,No.829, November 10,1955. P. 13.

٨٢- هزاع المجالي: مصدر سابق، ص ص ٤-٥.

83- Ibid: From Foreign Office to Amman, No. 778, November 19, 1955. PP. 23-24.

84- Ibid: From Amman to Foreign Office, No. 548, November 29, 1955. P. 31.

٨٥- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢١٥.

٨٦- جريدة الأهرام، العدد ٥٥٢٠٤، السنة ٨١، ١٩٥٥/١٢/٢.

87- Joseph, Nevo and Ilan, Poppe: Jordan in the Middle East, The Making of A pivotal State 1948-1988 (University of Haifa, Frank Cass) P. 168.

88- Records of Jordan 1919-1956, op. cit., From Foreign Office to Amman, No. 816, December 3, 1955, PP. 33-36.

٨٩- وثائق وزارة الخارجية البريطانية: مصدر سابق، جريدة الأهرام،١٩٨٦/٢/١٩، ص٥.

90- Benjamin, Shwadran: op. cit., P. 220.

91- Records of Jordan 1919-1956, Op. Cit., From Amman to Foreign Office, No. 575, December 7, 1955, PP. 39-40.

92- Ibid: From Amman to Foreign Office, No. 592, December 9, 1955, P. 41.

أنتوني إيدن: مرجع سابق، ص ١٢٥.

٩٣- إيمان ناصر موسى عكور: مرجع سابق، ص٨٠.

٩٤- هزاع المجالي: مصدر سابق، ص٦.

٩٥– إيمان ناصر موسى عكور: مرجع سابق، ص٨٢.

96- Records of Jordan 1919-1956, op. cit., From Foreign Office, to Amman No. 866, December 10, 1955, P. 44.

٩٧– منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين١٩٠٠–١٩٥٩، مكتبة المحتسب، عمان، د.ت، ص٦١٥. هزاع المجالي: مصدر سابق، ص ٧.

Ibid: From Amman to Foreign Office, No. 603, December 11, 1955, PP. 47-48.

٩٨– نجيب الأحمد: فلسطين تاريخًا ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٦٣٠.

٩٩– منيب الماضي وسليمان موسى: مرجع سابق، ص ص ٦١٥–٦١٦.

١٠٠– هزاع المجالي: مصدر سابق، ص ص ١٠–١١.

101- Records of Jordan: op. cit., From Amman to Foreign Office, No. 605, December 11, 1955, P. 49.

١٠٢– إيمان ناصر موسى عكور: مرجع سابق، ص ص٨٥–٨٧.

١٠٣– جريدة الأهرام: السنة ٨١، العدد ٢٥٢١٧، ١٩٥٥/١٢/١٥.

١٠٤– إيمان ناصر موسى عكور: مرجع سابق، ص ص٩٠–٩١.

105- Records of Jordan 1919-1956, op. cit., From Amman to Foreign Office, No. 617, December 13, 1955, PP. 53-55.

١٠٦– سعد أبو ديه: مرجع سابق، ص ١٥٩.

107- Ibid.

١٠٨– أنتوني إيدن: مرجع سابق، ص ص ١٢٥–١٢٦.

109- Adnan, Abu-Odeh: Jordanians, Palestinians and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process (United State Institute of Peace Press Washington) P. 76.

110- Benjamin, Shwadran: op. cit., P. 220.

111- Glubb, John Bagot: A Soldier with the Arabs (Hodder and Stoughbon –London), PP. 398-399.

١١٢– جريدة الجمهورية: العدد ٧٣٠، السنة الثالثة، ١٩٥٥/١٢/١٦.

113- Uriel, Dann.: The Foreign Office, The Baghdad Pact and Jordan (Asian and African Studies, No. 21, Printed Israel, 1987), P. 260.

114- Glubb, John Bagot: op. cit., P. 399.

١١٥- أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٢٨هـ، السفارة المصرية بدمشق، سري جدًّا، بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨.

116- Raphael, Patai: The Kingdom of Jordan (Princeton University, Press1958) PP. 58-59.

١١٧- أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٢٨هـ، السفارة المصرية بدمشق، سري جدًا، بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨.

١١٨- على أبو نوار: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠، ص١٦١.

١١٩- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

١٢٠- جريدة الجمهورية: العدد ٧٣٧، السنة الثالثة،١٩٥٥/١٢/٢٣.

Raphael, Patai: op. cit., P. 59.

١٢١- جريدة الجمهورية: العدد ٧٣٦، السنة الثالثة، ١٩٥٥/١٢/٢٢.

Benjamin, Shwadran: op. cit., P. 220.

١٢٢- أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٢٨هـ، السفارة المصرية بدمشق، سري جدًّا، بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤.

123- Jane. Priestland (ed):Records of Syria 1918-1973, Vol. III, 1952-1955 (Archive Editions 2005), From Damascus to Foreign Office, No. 555, December 23, 1955. P. 765.

124- AQil, Hyder, Hasan, Abid: Jordan Apolitical study 1948-1957 (Asia Publishing House New York), PP. 130-132.

١٢٥- أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٢٨هـ، السفارة المصرية بدمشق، سري جدًا، بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩.

126- Benjamin, Shwadran: op. cit., P. 219.

127- Records of Syria 1918-1973,Op. Cit., From Damascus to Foreign Office, No. 557,December 24, 1955. P. 766.

128- John, Kent (ed): Egypt and the Defense of the Middle East, Vol. 4, Part III, 1953-1956 (Published for the Institute of Common wealth Studies in the University of London) From Sir H. Trevelyan to F.O. Jan. 1, 1956. PP. 476-477.

١٢٩- جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

المصادر والمراجع

أولاً– الوثائق غير المنشورة :

١ــ وثائق عربية غير منشورة:

- **دار الوثائق القومية بالقاهرة.**
- **أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية.**
- **ميكروفيلم رقم ٢٨هـ.**
- **ميكروفيلم رقم ٣٠.**

٢ــ وثائق أجنبية غير منشورة:

Foreign Office 371/115496, 1955.

ثانيًا– الوثائق المنشورة :

١ــ وثائق عربية منشورة:

١– هزاع المجالي: هذا بيان للناس قصة محادثات تمبلر، عمان، د.ت.

٢– وثائق وزارة الخارجية البريطانية: تحليل وتعليق أنتوني ناتنج، جريدة الأهرام، فبراير١٩٨٦.

٢ــ وثائق أجنبية منشورة:

- Foreign Relations of The United States: 1955-1957,Vol.XIII, (United State Government Printing Office Washington 1988)
- Jane, Priestland (ed): Records of Jordan 1919-1956, Vol. 9, 1955-1956, (Archive Editions 1996).
- ————:Records of Syria 1918-1973, Vol. III, 1952-1955 (Archive Editions 2005).
- John, Kent (ed): Egypt and the Defense of the Middle East, Vol. 4, Part III, 1953-1956 (Published for the

Institute of Common wealth Studies in the University of London).
- Robert L. Jarman (ed): Political Diaries of the Arab world Palestine and Jordan, Vol. 10: 1948-1965 (Archive Editions 2001).

ثالثًا– مذكرات سياسية :

– أنتوني ايدن: مذكرات أنتوني إيدن، ترجمة خيري حماد، ج ٢، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

– على أبو نوار :حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨– ١٩٦٤، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠.

– محمود رياض: مذكرات محمود رياض، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

– وليد عبد اللطيف صلاح: من رحلة العمر، عمان، ١٩٩٢.

رابعًا– رسائل علمية :

– جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.

خامسًا– المراجع والأبحاث العربية والمترجمة :

ـــ أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٦٦.

ـــ إيمان ناصر موسى عكور: هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٤٨– ١٩٦٠، وزارة الثقافة، عَمان، ٢٠٠٢.

ـــ جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندري، سلسلة الألف كتاب رقم ١١٤، مركز الشرق الأوسط، القاهرة، د ـــ ت.

ـــ جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ترجمة: جعفر الخيـــاط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٥.

ـــ خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق بـــين ١٩١٨–١٩٢٠، دار المعـــارف، القاهرة، ١٩٧١.

ـــ ـــــــــــــ: عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، سلسلة كتب فلسطينية، رقم ٥٤، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١

ـــ رضا أحمد شحاتة: تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حـــربين، دار البيـــان، القاهرة، ١٩٩٤.

ـــ سعد أبو دية: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركـــز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

ـــ سهيلا سليمان الشلبي: دور توفيق أبو الهدى في الـــسياسة الأردنيـــة ١٩٣٨–١٩٥٥، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عَمان، ٢٠٠٤.

ـــ صلاح العقاد: المشرق العربي ١٩٤٥–١٩٥٨، معهد البحـــوث والدراســـات العربية، القاهرة، ١٩٦٦.

ـــ عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.

ـــ عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعـــراق ١٩٥١–١٩٦٣، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٩٠، الهيئة المـــصرية العامـــة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـــ عبد الحميد محمد موافي: مصر في جامعة الدول العربية، دراســـة في دور الدولـــة الأكبر في التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥–١٩٧٠، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

ـــ عبد الرؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكيـــة ١٩٣٩-١٩٥٧، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٦، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب، القاهرة، ١٩٩١.

ـــ كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ١٩٢١-١٩٤٨، المنـــشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٨٣

ـــ محمد أنيس والسيد رجب حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

ـــ محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٧، الكويت، ١٩٧٨.

ـــ محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر، القسم الأول، الهـــلال الخـــصيب، القاهرة، ١٩٩٥.

ـــ مصطفى الحمارنة: الأردن، إصدارات مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥.

ـــ ممدوح الروسان: علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، أربد، الأردن، ٢٠٠٠.

ـــ ممدوح محمود مصطفى منصور: النزاع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوســـط، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

ـــ منيب الماضي وسليمان موسى: تـــاريخ الأردن في القـــرن العـــشرين١٩٠٠-١٩٥٩، مكتبة المحتسب، عمان، د.ت.

ـــ نجيب الأحمد: فلسطين تاريخًا ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

ـــ هاني الحوراني: انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦ والمجلس النيابي الخـــامس، بحـــث ضمن كتاب حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦/١٩٥٧، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عَمان، ١٩٩٩.

ـــ وورهاوس ك.م.: السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمـــة: حسين قباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

سادسًا– المراجع والأبحاث الأجنبية :

- Adnan, Abu-Odeh: Jordanians, Palestinians and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process (United State Instiute of Peace Press Washington).
- AQil, Hyder, Hasan, Abidi: Jordan Apolitical study 1948-1957 (Asia Publishing House New York).
- Benjamin, Shwadran: The King of Gordan: To Be or not to Be (Midle Eastern Affairs, Vol. III, No. 6-7, June, 1957).
- Elie, Podeh: The Quest for Hegemony in the Arab world, The Struggle over the Baghdad Pact (Leiden, New York. Koln), 1955.
- Glubb, John Bagot: A soldier With the Arabs (Hodder and Stoughbon –London).
- Joseph, Nevo and Ilan, Poppe: Jordan in the Middle East, the Making of A pivotal State 1948-1988 (University of Haifa, Frank Cass).
- Raphael, Patai: The Kingdom of Jordan (Princeton University, Press1958).
- Uriel, Dann.: The Foreign Office, The Baghdad Pact and Jordan (Asian and African Studies, No. 21, Printed Israel, 1987).

سابعًا– الدوريات :

١ـــ دوريات عربية:

– جريدة الأخبار: فبراير ١٩٥٥ (القاهرة).

- جريدة الأهرام: ديسمبر ١٩٥٥ ــ فبراير ١٩٨٦ (القاهرة).
- جريدة البصير: يناير ــ فبراير ١٩٥٥ (القاهرة).
- جريدة الجمهورية: فبراير ــ ديسمبر ١٩٥٥ (القاهرة).

٢ــ دوريات أجنبية:

- Asian and African Studies 1987.
- Middle Eastern Affairs 1957.